A/49/15

الأمـــم المتحـــدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقـــريـــر
مجلس التجارة والتنمية

المجلد الأول
(الجـزء الثانـي مـــن الـدورة الأربعيـــن
والجزء الثاني المستأنف من الدورة الأربعين)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة التاسعة والأربعون
الملحق رقم ١٥ (A/49/15)

A/49/15

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقـــريـــر
مجلس التجارة والتنمية

المجلد الأول
(الجـزء الثانـي مـــن الـدورة الأربعيـــن
والجزء الثاني المستأنف من الدورة الأربعين)

الجمعيـــة العامـــة
الوثائق الرسمية: الدورة التاسعة والأربعون
الملحق رقم ١٥ (A/49/15)

الأمم المتحدة. نيويورك، ١٩٩٤

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة الى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-9550

[الأصـــل/بالانكليزيـــة]
[٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤]

المحتويات

الجزء الأول: تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الأربعين

الفصـل		الصفحة
أولا -	مقدمة	١
ثانيا -	الإجـراءات التـي اتخذهـا مجلـس التجـارة والتنميـة بشـأن البنـود الموضوعيـة من جدول أعماله	٢
ألف -	الاستنتاجات المتفق عليها والمقررات التي اعتمدها المجلس	٢
	الاستنتاجات المتفـق عليها ٤٠٩ (د-٤٠): السياسات التجاريـة، والتكييـف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي	٢
	الاستنتاجات المتفق عليها ٤١٠ (د-٤٠): جولة أوروغواي	٤
	الاستنتاجات المتفق عليها ٤١١ (د-٤٠): التنميـة المستدامـة	٧
	المقرر ٤١٢ (د-٤٠): الاجتمـاع الحكومي الدولـي الرفيـع المستوى المعنـي باستعراض منتصف المـدة الشامل لتنفيذ برنامج العمـل لصالـح أقـل البلدان نموا في التسعينات	١٠
	الاستنتاجات المتفق عليها ٤١٣ (د-٤٠): استعراض التقـدم المحـرز فـي تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات	١٢
	الاستنتاجات المتفـق عليهـا ٤١٤ (د-٤٠): برنامج الأمـم المتحـدة الجديـد لتنمية أفريقيا في التسعينات	١٥
باء -	إجراءات أخرى	١٩
	استعراض وتقييم برامج العمل (في منتصف المدة) (البند ٧)	١٩
	مسائل أخرى في ميدان التجـارة والتنميـة: تقريـر الفريـق الاستشـاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتـاد والغـات عن دورته السادسة والعشرين (البند ٨)	١٩

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	تقارير وأنشطة هيئات المجلس الفرعية: المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء (البند ٩)	١٩
	ترتيبات الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد (البند ١٠)	٢٠
ثالثا -	المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل	٢١
ألف -	افتتاح الدورة	٢١
باء -	مكتب المجلس	٢١
جيم -	إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها (البند ١(أ) من جدول الأعمال)	٢٢
دال -	إنشاء هيئات الدورة	٢٢
هاء -	اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١(ب) من جدول الأعمال)	٢٣
واو -	جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس (البند ١(ج) من جدول الأعمال)	٢٤
زاي -	جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (البند ١(د) من جدول الأعمال)	٢٤
حاء -	تسمية رئيس الدورة الحادية والأربعين للمجلس (البند ١(هـ) من جدول الأعمال)	٢٤
طاء -	تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١(د) من جدول الأعمال)	٢٥
ياء -	تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٧ من النظام الداخلي (البند ١١(هـ) من جدول الأعمال)	٢٥
كاف -	مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات (البند ١١(و) من جدول الأعمال)	٢٦
لام -	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١(ز) من جدول الأعمال)	٢٦
ميم -	الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ١١(ح) من جدول الأعمال	٢٧
نون -	مسائل أخرى (البند ١٢ من جدول الأعمال)	٢٧
	١- اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكييف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح	٢٧
	٢- الأعمال التحضيرية لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة	٢٨
سين -	اعتماد تقرير المجلس (البند ١٣ من جدول الأعمال)	٢٨

المحتويات (تابع)

المرفقات

المرفق		الصفحة
الأول -	جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية	٢٩
الثاني -	جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين لمجلس التجارة والتنمية	٣١
الثالث -	جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية (السابقة للدورة العادية) (خريف ١٩٩٤)	٣٣
الرابع -	بيان الآثار المالية فيما يتصل باعتماد المقرر ٤١٢ (د-٤٠)	٣٤
الخامس -	العضوية والحضور	٣٥

المحتويات (تابع)

الجزء الثاني: تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين

الفصل		الصفحة
أولا -	مقدمة	٣٩
ثانيا -	الاجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين	٤٠
	ألف - الاستنتاجات والمقررات التي اعتمدها المجلس	٤٠
	الاستنتاجات والمقررات ٤١٥ (د-٤٠): استعراض منتصف المدة	٤٠
	المرفق: اختصاصات الأفرقة العاملة المخصصة	٤٧
	أولا- اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة	٤٧
	ثانيا- اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بدور المؤسسات في التنمية	٤٩
	ثالثا- اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بالفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد	٥٠
	باء - اجراءات أخرى	٥١
	١- إنشاء لجنة تحضيرية تعنى بندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة	٥١
	٢- اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح	٥٢
	٣- مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات	٥٢
ثالثا -	موجز للمداولات	٥٣
	استعراض وتقييم برامج العمل (منتصف المدة)	٥٣
	- الاجراء الذي اتخذه المجلس	٦٣
رابعا -	المسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل	٦٤
	ألف - افتتاح الدورة	٦٤
	باء - مكتب المجلس	٦٤
	جيم - جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة	٦٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
دال -	جدول الأعمال المؤقت لكل من الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين والدورة التنفيذية المقبلة للمجلس	٦٥
هاء -	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٦٥
واو -	اعتماد تقرير المجلس	٦٦

المرفقات

المرفق		
الأول -	جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين لمجلس التجارة والتنمية	٦٧
الثاني -	العضوية والحضور	٦٩

الجزء الأول

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الأربعين

أولا - مقدمة

١ - عقد الجزء الثاني من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وعقد المجلس خلال هذا الجزء من الدورة ثماني جلسات عامة - الجلسات ٨٣٤ إلى ٨٤١.

٢ - وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعده المقرر تحت سلطة رئيس المجلس، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢(د-٢٩) المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤[١]. ويسجل التقرير، على النحو المناسب، الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع ثانيا)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفرع ثالثا).

٣ - وفيما يتعلق بالإجراءات التي يتناولها الفرع "ثانيا"، يسترعى الانتباه إلى الفقرة ٥٦ من التزام كرتاخينا، ونصها كما يلي:

> "وليس من الضروري أن تتخذ نتائج العمليات التداولية في مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية شكل قرارات، بل ينبغي أن يستعان بقدر أكبر بالشكل المتمثل في الاستنتاجات المتفق عليها أو التقييمات أو الموجزات التي يضعها الأشخاص الذين يتولون الرئاسة، ولا سيما عندما تكون القضايا جديدة أو صعبة، تتطلب مزيدا من الاستكشاف والتوصل إلى تصورات مشتركة[٢]".

٤ - أما المجلد الثاني من تقرير المجلس عن الجزء الثاني من دورته الأربعين - TD/B/40(2)/24(Vol.II) (المجلد الثاني) - فسيورد جميع البيانات المدلى بها أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

ثانيا - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله[*]

ألف - الاستنتاجات المتفق عليها والمقررات التي اعتمدها المجلس

البند ٢: السياسات التجارية والتكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي: زيادة مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية في السلع والخدمات: بعض المشاكل والفرص

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠٩ (د-٤٠): السياسات التجارية، والتكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي[٣]

وفقا لأحكام الفقرة ٦٣ (١) والفقرة ١٢٩ من التزام كرتاخينا، ناقش مجلس التجارة والتنمية القضايا والمشاكل التي تنطوي عليها زيادة مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية للسلع والخدمات.

وبعد المناقشة، وافق المجلس على العناصر التالية:

١ - إن زيادة مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي هي أمر بالغ الأهمية. وهي تنطوي على تحديات وفرص في آن واحد. وستمضي هذه المشاركة في خط موازٍ للعولمة المتنامية لأنشطة الفعاليات الاقتصادية. وسيدعمها تحرير التجارة الدولية على أساس عريض، كما سيدعمها توسيع نطاق التوزيع الجغرافي وتكثيف الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢ - وإن دمج البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي سيعود بالفائدة على جميع البلدان. وهذا الدمج سيعزز أيضا الأنشطة التجارية والاستثمارية بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

---

* للاطلاع على الاجراءات التي اتخذها المجلس بشأن المسائل التنظيمية والمؤسسية، انظر الفرع الثالث أدناه.

٣ - ويرحّب بتدابير التكييف الهيكلي والاصلاحات الاقتصادية الهامة التي اضطلعت بها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفيما يخص السياسات الوطنية، يشدد على أهمية عوامل شتى مثل: إدارة الاقتصاد الكلي بكفاءة، وتحرير قطاع التجارة الخارجية بما يتمشى مع الاحتياجات التجارية والمالية والانمائية الوطنية؛ والنهوض بالاستثمار المباشر المحلي والأجنبي الذي ينطوي على نقل التكنولوجيا وتنمية أسواق الصادرات؛ ووجود قطاع مالي متسم بالكفاءة. ويسلّم بالاختلافات الهامة بين آحاد البلدان في مجال الاضطلاع باصلاحات اقتصادية، وكذلك في مجال الاندماج في النظام التجاري الدولي.

٤ - ومن أجل تحسين فرص الوصول إلى الأسواق والنهوض بتدفقات الاستثمار والتكنولوجيا، بما في ذلك الاستثمارات غير المنشئة للديون، إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، يتعين تكملة الاصلاحات الاقتصادية الوطنية بتدابير دولية مثل:

(أ) التنفيذ الكامل لاتفاقات والتزامات جولة أوروغواي؛

(ب) جعل المؤسسات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، ذات طابع تمثيلي أكثر عالمية في عضويتها؛

(ج) تحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم لكي تسير إلى الأمام بصورة فعالة مع تنفيذ التزام كرتاخينا وخاصة الفقرات ١٣٤ إلى ١٤٠ منه؛

(د) قيام تجمعات التكامل والدول الأعضاء فيها بتعزيز السياسات ذات التوجه الخارجي الداعمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف، مع مراعاة آثارها على البلدان الثالثة، ولا سيما الشركاء التجاريين الأضعف، وخاصة البلدان النامية؛

(هـ) التعاون الدولي من أجل تيسير التجارة ودعم الكفاءة في التجارة، بما في ذلك نشر المعلومات وتعزيز الصلات فيما بين مؤسسات الأعمال.

٥ - وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم الاصلاحات الاقتصادية عن طريق تقديم المساعدة المالية والتقنية بغية التغلب على العوائق القائمة في جانب العرض والآثار الاجتماعية للاصلاحات الهيكلية وكذلك تعزيز القدرة على وضع السياسات وبناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. وفضلا عن ذلك، يشار إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٢/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و١٨٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ فيما يتعلق بالضمانات المقدمة من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومفادها ألا تؤدي الموارد المكرسة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى تخفيض المساعدة

الانمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية أو تحويلها عنها. وتتطلب أقل البلدان نموا اهتماما ودعما خاصين من جانب المجتمع الدولي.

٦ - ويسلّم بقيمة الأنشطة الجارية التي يقوم بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ويرى أنه ينبغي أن يواصل الأونكتاد تأدية دور هام في تيسير عملية دمج البلدان في الاقتصاد العالمي عن طريق إتاحة محفل للمشاورات الحكومية الدولية، وإعداد تحليلات تتم في الوقت المناسب، وتعيين الفرص الجديدة المتاحة للتجارة والاستثمار والتعاون التكنولوجي وذلك، في جملة أمور، بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وينبغي، عند الطلب، مواصلة وتكثيف أنشطة المساعدة التقنية في مجالات مثل المفاوضات الدولية، وتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، والتكامل الاقليمي، ومشاريع التعاون المحددة بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وينبغي أن يوضع في الحسبان في هذه الأنشطة مدى توافر الموارد، وخاصة الموارد الخارجة عن الميزانية، والأولويات المحددة إجمالا في التزام كرتاخينا. وينبغي قيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسات المالية الأخرى والبلدان النامية بالنظر فيما لديها من امكانيات لتقديم الدعم إلى هذه المشاريع.

الجلسة العامة ٨٤١
٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤

البند ٣: التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي

الاستنتاجات المتفق عليها ٤١٠ (د-٤٠): جولة أوروغواي[٢]

١ - استأنف مجلس التجارة والتنمية مناقشته للتطورات الجارية في جولة أوروغواي، فسلّم بأن على الأونكتاد أن يضطلع بدور هام في تحليل نتائج الجولة وتقييمها. وساعدت الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد، فضلا عن العرض غير الرسمي الذي قدمه السيد خ. سياده، نائب المدير العام للاتفاق العام للتعريفات الجمركية (الغات)، على دعم هذه المناقشة وإثرائها.

٢ - وتم التفاهم، وفقا للفقرة ١٤٤ من التزام كرتاخينا وبالنظر إلى اختتام جولة أوروغواي بنجاح في الاجتماع الوزاري للجنة المفاوضات التجارية في مراكش يوم ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، على أن يقوم المجلس في الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين بتحليل وتقييم نتائج جولة أوروغواي، وخاصة في المجالات التي تهم البلدان النامية والاقتصادات المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية، وتأثيرها على النظام التجاري الدولي ومشاكل التنفيذ.

٣ - ونتيجة لمناقشة شاملة شارك فيها ٢٥ وفدا ومنظمة غير حكومية واحدة، وافق المجلس على أن تتويج جولة أوروغواي بالنجاح وتوقيع الوثيقة الختامية في مراكش يعتبران مَعلماً هاماً على طريق تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ويمثلان انتصارا لنظام تجاري متعدد الأطراف قائم على حكم القانون. وتنطوي اتفاقات جولة أوروغواي على إمكانات كبيرة للمساهمة في النمو الاقتصادي العالمي من خلال خلق الفرص التجارية الجديدة للبلدان كافة، وسوف تساعد على دعم الاستثمار وخلق الوظائف ومواصلة الاصلاحات الاقتصادية، وخاصة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتتجلى هذه الإمكانات بوجه خاص في تحرير التجارة بصورة جوهرية، وتعزيز القواعد والضوابط المتعددة الأطراف لضمان قدر أكبر من الاستقرار في العلاقات التجارية ومن القدرة على التنبؤ بها، ووضع قواعد وضوابط في مجالات جديدة، وتأسيس الإطار المؤسسي الجديد في شكل منظمة التجارة العالمية المزودة بآلية متكاملة لتسوية المنازعات ينبغي أن تحول دون اتخاذ إجراءات من جانب واحد ضد القواعد التجارية الدولية.

٤ - وأكد المجلس أن تنفيذ نتائج الجولة تنفيذا كاملا وسريعا، بما في ذلك التبكير في إنشاء منظمة التجارة العالمية، ينبغي أن يعتبر ألح الأولويات من أجل تحقيق هذه الإمكانات. غير أنه يعود إلى البلدان وإلى مجتمعات الأعمال فيها الاستفادة على أفضل وجه من الفرص التجارية الجديدة التي ستأتي بها اتفاقات جولة أوروغواي.

٥ - واتفق أيضا على أن الجولة لا تعود بالربح على البعض وبالخسارة على البعض الآخر، وأنها يمكن أن تساعد البلدان النامية في تحقيق أهدافها في النمو الاقتصادي والتنمية، بشرط أن يدعم المجتمع الدولي البلدان النامية الأقل حظا وأن يوفر لها إمكانيات إضافية لموازنة الحالات السلبية، كما اتـُفق على ذلك في الوثيقة الختامية الموقعة في مراكش. وإن التجربة العملية لتنفيذ الاتفاقات، بما في ذلك فعالية نظام تسوية المنازعات الجديد في الدفاع عن مصالح الشركاء التجاريين الضعفاء، هما وحدهما اللذان يمكن أن يبرهنا، في نهاية المطاف، على أن لنتائج الجولة تأثيرا حقيقيا على النظام التجاري الدولي وعلى الفرص التجارية للبلدان النامية.

٦ - وسـُلّم بوجه عام بأن البلدان النامية ساهمت مساهمة رئيسية في نجاح جولة أوروغواي، وخاصة بقبولها تحديات وأعباء اصلاحات تحرير التجارة وبأخذها على عاتقها زيادة الالتزامات المتعددة الأطراف في فترة ما بعد جولة أوروغواي. وهناك آراء مختلفة حول الفوائد التي ستؤول إلى البلدان النامية من اتفاقات جولة أوروغواي. ويتوقع الكثير من البلدان النامية أن يجني فوائد جديدة إثر تحرير الوصول إلى الأسواق، في البضائع والخدمات على السواء، وبخاصة في مجالي المنسوجات والزراعة. غير أنه أُبديت مشاعر قلق خاصة بشأن الآثار السلبية التي يمكن أن تعود على أقل البلدان نموا، وبخاصة البلدان الواقعة في أفريقيا، والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، فضلا عن احتمال تآكل نظام الأفضليات المعمم وغيره من المخططات التفضيلية نتيجة للتخفيضات التعريفية المتفق عليها. وأُعرب عن آراء مفادها أنه

ينبغي تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي على نحو يراعي مصلحة البلدان النامية وانه ينبغي أن تقدم إلى هذه البلدان معونة غذائية و/أو ائتمانات بشروط ميسرة، إلى جانب إجراء تعديلات في مخططات نظام الأفضليات المعمم من أجل تلبية مصالحها.

٧ - وثمة شاغل آخر يرتبط بالتحديات الجديدة التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، نتيجة لجولة أوروغواي، فيما يتصل بالقدرات المؤسسية وبتنمية الموارد البشرية وإدارة المعلومات من أجل تحقيق مصالحها بفعالية في النظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي. ووافق المجلس على أن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا بينها، قد تحتاج إلى مساعدة تقنية موسعة الى حد كبير لتتمكن من تحديد الفوائد المستديمة الناجمة عن اتفاقات جولة أوروغواي والإفادة منها.

٨ - وأحاط المجلس علما بقائمة بالقضايا الجديدة، كما وردت في الملاحظات الختامية لرئيس لجنة المفاوضات التجارية في الاجتماع الوزاري بمراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وأحيط علما أيضا بآراء وفود مختلفة حول بعض من هذه القضايا.

٩ - وذكّر المجلس بولاية الأونكتاد وبدوره الهام في النظام التجاري الدولي، مشيرا إلى وثاقة صلته كمؤسسة توفر محفلا لتحليل السياسات؛ وللتداول على المستوى الحكومي الدولي؛ وبناء توافق الآراء والتفاوض؛ والرصد والتنفيذ والمتابعة؛ والتعاون التقني الذي يراعي المصالح الخاصة للبلدان النامية بشأن التجارة والتنمية.

١٠ - وسلّم أيضا بوجوب قيام تعاون بناء وفعال بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية استنادا إلى تكامل وظائف المنظمتين. وينبغي تعزيز الترتيبات القائمة بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية بشأن تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في مجال التجارة.

١١ - ووافق المجلس على أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) على سبيل الأولوية، أن يقوم، في الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين لمجلس التجارة والتنمية، باجراء تحليل وتقييم متعمقين لنتائج جولة أوروغواي، وبخاصة في المجالات التي تهم البلدان النامية والاقتصادات المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية، وتأثير هذه النتائج على النظام التجاري الدولي ومشاكل التنفيذ؛

(ب) أن ينظم حلقات دراسية أو حلقات تدارس إقليمية حول نتائج جولة أوروغواي وتنفيذها. وينبغي تخصيص موارد مناسبة لهذا الغرض لتمكين الأمانة من إدارة هذه الحلقات الدراسية أو حلقات التدارس؛

(ج) أن يتابع التطورات في النظام التجاري الدولي ويحدد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي من أجل توفير معلومات ودعم تقني لتيسير دمج البلدان النامية والاقتصادات المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام، ولمساعدة هذه البلدان على الاستفادة على نحو كامل من الفرص التجارية الجديدة وتمكينها، عند الاقتضاء، من استخدام الشروط التي توفر معاملة مميزة وأكثر مؤاتاة وفقا للوثيقة الختامية الموقعة في مراكش؛

(د) أن يعد تحليلات للسياسات وأن يوفر محفلا للتداول على المستوى الحكومي الدولي وبناء توافق الآراء على المستوى العالمي بشأن القضايا الجديدة والناشئة على جدول أعمال التجارة الدولية، مثل التجارة والبيئة وسياسة المنافسة، فيساهم بذلك في ايجاد فهم أفضل لهذه القضايا، بما في ذلك آثارها الإنمائية على البلدان النامية.

(هـ) أن يعيد تركيز مساعدته التقنية ويكثفها عند الضرورة في ضوء اتفاقات جولة أوروغواي بهدف زيادة قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا بينها، وكذلك الاقتصادات المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية، من أجل تمكينها من المشاركة بفعالية في النظام التجاري الدولي، وضمان قيام تعاون ناجع مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وبخاصة منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية.

الجلسة العامة ٨٤١
٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤

البند ٤: التنمية المستدامة: ما لاستيعاب التكاليف الخارجية داخليا من أثر على التنمية المستدامة

الاستنتاجات المتفق عليها ٤١١ (د-٤٠): التنمية المستدامة[٥]

وفقا للاستنتاج ٤٠٧ (د-٤٠) المعتمد في الجزء الأول من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية، أجرى المجلس تبادلا في الآراء حول موضوع ما لاستيعاب التكاليف الخارجية داخليا من أثر على التنمية المستدامة. وقد ساعدته في مناقشته وأثرتها الوثائق الممتازة التي أعدتها أمانة الأونكتاد ومساهمات فريق من الخبراء تمت دعوتهم من عدة مناطق.

واتفق المجلس على ما يلي:

١ - ان لاستيعاب التكاليف البيئية الخارجية داخليا أهمية عامة في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وخاصة في ضوء مبادئ ريو[٦]، ولا سيما المبدأ ١٦. وسيشكل الاستيعاب الداخلي أداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة. كما سيتصل الاستيعاب الداخلي باستمرار تطور المناقشات المتعددة الأطراف حول التجارة والبيئة في الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما.

٢ - ويتطلب الاستيعاب الداخلي توازنا دقيقا للعدالة والكفاءة، ولاعتبارات العدالة المتسمة بطابع محلي ودولي في نطاق الجيل الواحد وبين الأجيال. وهو وسيلة نحو بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تفادي التكاليف البيئية تفاديا فعالا، لا غاية في حد ذاته.

٣ - ويمكن تحقيق الاستيعاب الداخلي بثلاث طرق أساسية يمكن استخدامها كلها بالجمع بينها. فالنهج التنظيمي له فائدة في ضمان الامتثال للمعايير الصارمة المتعلقة بالكمية، شريطة وجود إنفاذ كاف. والوسائل الاقتصادية المستندة الى السوق كثيرا ما تكون أكفأ وسيلة من حيث التكلفة، وهي تولد حافزا مستمرا لتخفيض التكاليف البيئية الخارجية. بيد أن هذه الأدوات تجعل التكاليف الحقيقية لحماية البيئة ظاهرة بوضوح بالغ، وتتطلب وجود أسواق وهياكل ادارية ربما لا تكون متطورة تطورا كافيا في بعض البلدان. وهناك نهج ثالث يتألف من الاضطلاع ببرامج لتثقيف واعلام الجمهور بغية تغيير نظرة الجمهور الى التكاليف البيئية.

٤ - من المحتمل تحسين النجاح في تحقيق الاستيعاب الداخلي في بلد ما اذا تم توجيه انتباه الى العناصر التالية لمزيج محتمل من السياسات ضمن أمور أخرى:

(أ) تخفيف أو إلغاء السياسات التي تشوه تخصيص الموارد، وخاصة الاعانات غير السليمة بيئيا. والاعانات الزراعية لها أهمية في هذا السياق، ولا سيما تلك التي لها أثر تجاري؛

(ب) تصحيح أوجه القصور الأساسية في الحوافز، مثل عدم ضمان حقوق الملكية أو عدم وجودها، أو الموارد غير المسعرة؛

(ج) الادخال التدريجي لوسائل الاستيعاب الداخلي الأخرى ذات الطابع التنظيمي أو الاقتصادي. ويمكن أن يشمل ذلك رسوم المنتجات أو الانبعاثات، ووسائل اقتصادية أخرى لأغراض الاستيعاب الداخلي، وتعزيز القدرة المؤسسية في المجال البيئي؛

(د) تقييم الأثر البيئي في اتخاذ القرارات العامة، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع العامة.

٥ - إن وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة، ونظام مالي قوي، وتنمية الموارد البشرية في الادارة البيئية والكفاءة الادارية، هو أمر أساسي لنجاح الاستيعاب الداخلي.

٦ - وبالاضافة الى التدابير على الصعيد الوطني، فان وجود نظام فعال من الحوافز الايجابية على الصعيد الدولي من شأنه أن يساعد على تشجيع الحماية البيئية التعاونية مع توجيه اهتمام خاص الى البلدان النامية، وفقا للمبدأ ٧ من اعلان ريو .

٧ - ان للتجارة دورا أساسيا تؤديه بوصفها أداة للاستيعاب الداخلي. ويمكن أن يساهم نجاح تنفيذ نتائج جولة أوروغواي، وخاصة في مجالي الوصول الى الأسواق والاعانات، في تسهيل تحقيق الاستيعاب الداخلي. بيد أن مساهمة تحرير التجارة في التنمية المستدامة لن تتحقق الا عندما يكون هذا التحرير مصحوبا بسياسات حكومية لضمان تكييف الحوافز الاقتصادية مع الأهداف البيئية. كما أن ادخال بعض الوسائل المستندة الى السوق يمكن أن يساعد على حفز الاستيعاب الداخلي، ولكن لا بد من توخي العناية في تصميمها وتنفيذها لتفادي حدوث آثار ضارة دونما داع على صادرات البلدان النامية. وبالاضافة الى ذلك، يمكن أن تؤثر السياسات الرامية الى استيعاب التكاليف البيئية الخارجية داخليا على التنافسية.

٨ - ان قضايا تسعير السلع الأساسية وتنسيق الاستيعاب الداخلي في الصناعات القائمة على هذه السلع هي ذات أهمية بالغة لجعل التجارة تفي على نحو أفضل بأهداف التنمية المستدامة. وان انتاج السلع الأساسية وتجهيزها يفرضان تكاليف على البيئة، وفي نهاية المطاف على أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تجري فيها هذه الأنشطة، وهي تكاليف يندر أن تكون مشمولة في سعر السوق. وربما تكون هناك حاجة الى آليات لمعالجة أوجه قصور السوق هذه، دون أن يؤدي ذلك الى تخفيض الموارد المستمدة، وخاصة من جانب البلدان النامية، من الصادرات السلعية.

٩ - وكثيرا ما تنشأ تكاليف بيئية خارجية عن تقنيات الانتاج لا عن المنتوج. والتكنولوجيات المتاحة بالفعل يمكن أن توفر حلولا، كما أن التكنولوجيات المقبلة المحتملة تبشر بادخال تحسينات كبيرة على تقنيات الانتاج. بيد أن التكاليف المالية الباهظة المرتبطة بنقل التكنولوجيات "النظيفة" ستقتضي اعتماد نهوج تعاونية تشمل خاصة القطاع الخاص، بغية توفير الحوافز للتحول الى تكنولوجيات أسلم بيئيا.

١٠ - وينبغي للعمل الجاري في الأونكتاد بشأن قضية الاستيعاب الداخلي أن يسير الآن في اتجاهات أكثر تحديدا. ويشكل ذلك عنصرا هاما ضمن برنامج التجارة والبيئة الموجز في استنتاج المجلس ٤٠٧ (د-٤٠). وسيجري النظر في قضية التنافسية في الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس. ومن المفيد انشاء آلية مؤسسية خاصة لمعالجة المجالات المترابطة للتجارة والبيئة والتنمية. وهناك اتفاق عام على القيام بعمل في اللجنة الدائمة للسلع الأساسية لبحث قضية مبدأ تسعير كامل تكلفة المورد وتنفيذه دعما للتنمية المستدامة. وهناك اتفاق أيضا على أن القضايا المتعلقة بالجوانب المالية للتنمية المستدامة

وبالحلول التعاونية للمشاكل المرتبطة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا الى البلدان النامية، تستحق مزيدا من النظر في الأونكتاد.

١١ - وبناء على ذلك، يطلب مجلس التجارة والتنمية الى اللجنة الدائمة للسلع الأساسية البدء في دورتها الثالثة ببحث "التعاون العالمي بشأن مبدأ تسعير كامل تكلفة المورد وتنفيذه، دعما للتنمية المستدامة".

الجلسة العامة ٨٤١
٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤

البند ٥: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات

المقرر ٤١٢ (د-٤٠) الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات[٧]

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يشير إلى إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في باريس من ٣ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠)[٨] وإلى التزام كرتاخينا المعتمد في الدورة الثامنة للأونكتاد.

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٧١/٤٨ المؤرخ فى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي تقرر، في الفقرة ١٦ منه، عقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى لكي يجري، وفقا للفقرة ١٤٠ من برنامج العمل المذكور، وقرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، استعراضا شاملا في منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج العمل في الجزء الأول من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أو في أي موعد مناسب آخر خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١٧١/٤٨ الذي طلبت فيه، في الفقرة ١٨، إلى مجلس التجارة والتنمية أن ينظر، في دورته الربيعية لعام ١٩٩٤، في تحديد الأنشطة التحضيرية للاجتماع الاستعراضي الشامل في منتصف المدة، بما في ذلك عقد اجتماعات تحضيرية حكومية دولية وللخبراء وقطاعية ومشتركة بين الوكالات وإعداد الوثائق الموضوعية،

وإذ يلاحظ أن الهدف الرئيسي لبرنامج العمل هو وقف ازدياد التدهور في الحالة الاجتماعية الاقتصادية لأقل البلدان نموا، وإعادة تنشيط نموها وتنميتها والتعجيل بهما، ووضع هذه البلدان، في غمار ذلك، على طريق النمو والتنمية المطردين،

وإذ يؤكد على أن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل يتيح فرصة فريدة لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية لاتخاذ تدابير جديدة بغية تعزيز تنفيذ برنامج العمل خلال الفترة المتبقية من التسعينات،

وإذ يشدد على أنه ينبغي توفير موارد كافية لضمان الاشتراك الكامل والفعال من جانب أقل البلدان نموا في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى وفي العملية التحضيرية له،

١ - يوصي الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن يُعقد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات في الفترة من ٢٦ أيلول/ سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، على أن يسبقه اجتماع لمدة يوم واحد لكبار الموظفين في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛

(ب) أن يقوم الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥، بإجراء استعراض منتصف المدة الشامل لحالة أقل البلدان نموا، وبالنظر في تدابير جديدة، حسبما يكون ضروريا، وبموافاة الجمعية العامة تبعا لذلك بتقرير عن التقدم المحرز فى تنفيذ برنامج العمل؛

(ج) من أجل الاعداد للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى، ينبغي أن تُعقد في أوائل عام ١٩٩٥ لمدة أسبوع واحد دورة واحدة لاجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الأطراف مع ممثلي أقل البلدان نموا؛

(د) ينبغي أن تقوم اللجان الاقليمية المناسبة التابعة للأمم المتحدة، بالتنسيق الوثيق مع الأونكتاد، بتنظيم اجتماعات متابعة إقليمية؛

(هـ) ينبغي أن تضطلع وكالات منظومة الأمم المتحدة، كل في ميدان اختصاصها، باجراء تقييمات قطاعية؛

(و) ينبغي عقد اجتماع فيما بين الوكالات في أوائل عام ١٩٩٥.

٢ - يرحب بالخطوات التي بادرت باتخاذها أمانة الأونكتاد لعقد اجتماعات تحضيرية لأفرقة خبراء، ويحث المانحين على توفير موارد كافية خارجة عن الميزانية لهذا الغرض، بما في ذلك موارد لاعداد الوثائق الموضوعية؛

٣ - يدعو الأمين العام للأونكتاد إلى بدء مشاورات في أقرب وقت ممكن، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧١/٤٨ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بقصد تمكين الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين من البت في مكان انعقاد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى؛

٤ - يوصي الجمعية العامة بأن يجري تحمل تكلفة اشتراك ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى من خلال إعادة تخصيص الموارد القائمة للميزانية العادية، إذا لزم الأمر. وينبغي أيضا استكشاف إمكانية توفير موارد خارجة عن الميزانية لهذا الغرض؛

٥ - يرجو من الجمعية العامة أن تكفل أن يتوافر لدى الأونكتاد ما يكفي من الموارد والقدرات للقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى ومتابعته؛

٦ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقدم إلى مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الحادية والأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

الجلسة العامة ٨٤١
٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤

الاستنتاجات المتفق عليها ٤١٣ (د-٤٠): استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات[٩]

مقدمة

١- قام مجلس التجارة والتنمية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ المورخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بالاستعراض السنوي الرابع للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، مستخدماً، كوثيقة معلومات أساسية، تقرير أقل البلدان نموا للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. وأثنت الوفود على أمانة الأونكتاد لجودة هذا التقرير الذي يتضمن معلومات وتحليلات مفيدة جدا. ولاحظ المجلس أنه التقرير الوحيد لمنظومة الأمم المتحدة الذي يركّز بصورة حصرية على إشكالية التنمية في أقل البلدان نموا وأنه ذو قيمة كبيرة لحكومات هذه البلدان ولشركائها في التنمية. وأكد المجلس الدور المحوري الذي يؤديه الأونكتاد فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بأقل البلدان نموا وأشار في هذا الصدد الى أن قرار الجمعية

العامة ١٧١/٤٨ يطلب من الأونكتاد أن يشرع في اتخاذ المزيد من التدابير الابتكارية لتوفير وتعبئة الدعم المالي والتقني اللازم لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا فعالا. وشدد على وجوب أن يقدم المجتمع الدولي كامل الدعم لأنشطة الأونكتاد في هذا الشأن. ولضمان إعطاء أقل البلدان نموا ما تستحقه من اهتمام خاص، شدد المجلس على وجوب دمج القضايا المتصلة بهذه المجموعة من البلدان دمجا أكمل في أعمال الأونكتاد.

٢ - وأجرى المجلس أيضا تبادل آراء غير رسمي ومناقشة مثمرة حول تجارب تنفيذ برنامج العمل على المستوى القطري. وقد ساهمت مشاركة وزراء وموظفين وخبراء رفيعي المستوى من أقل البلدان نموا وشركائهم في التنمية، في الجلسات غير الرسمية، مساهمة كبيرة في إقامة حوار بناء.

أداء النمو في الآونة الأخيرة

٣ - رأى المجلس أن من الأمور المشجعة أن ما يقرب من ربع أقل البلدان نموا قد حقق نموا جيدا إذ ارتفع الناتج الفردي خلال أوائل التسعينات. غير أن الدخل الفردي، فيما يتعلق بهذه البلدان ككل، هبط خلال هذه الفترة وأدى الى تدهور أحوال المعيشة، ولا سيما في الكثير من أقل البلدان نموا في أفريقيا. ويشعر المجلس بالقلق لأن آفاق التنمية في معظم أقل البلدان نموا ما زالت قاتمة. وما زالت أحوال الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها، والكوارث الطبيعية، والحالة الخارجية غير المواتية، تساهم في إضعاف أداء أقل البلدان نموا. وللمنازعات السياسية والحروب الأهلية في بعض هذه البلدان آثار خطيرة على آفاقها الانمائية، ومن الأهمية بمكان ايجاد تسوية مبكرة وسلمية لهذه المنازعات.

بناء القدرات البشرية

٤ - أكد المجلس أن الاستثمار في التعليم الأساسي والتدريب والرعاية الصحية يشكل الركيزة التي يبنى عليها النمو والتنمية المستدامان في أقل البلدان نموا. وأُعرب عن القلق إزاء فقدان الموارد البشرية الماهرة النادرة من هذه البلدان وشدد المجلس على ضرورة وضع حوافز فعالة للاحتفاظ بهذه الموارد. وأشار المجلس الى أنه يمكن زيادة تحسين السياسات في مجالات التعليم والتدريب والرعاية الصحية دون إلحاق الضرر بقطاعات الإنفاق الهامة الأخرى. وأحد الأسباب الهامة التي تحدو أقل البلدان نموا الى إعطاء أولوية أعلى للصحة والتعليم هو تأثيرهما على الاتجاهات الديموغرافية: فهناك علاقة متبادلة ايجابية بين تعزيز مركز المرأة وتحسين مستواها التعليمي والصحي، وانخفاض معدلات الولادة وتحسين الانتاجية.

التكييف والاصلاحات

٥ - لاحظ المجلس بارتياح أن القسم الأكبر من أقل البلدان نموا قد شرع في السنوات الأخيرة في عملية تكييف هيكلي واصلاحات واسعة النطاق تشمل الخصخصة. ولا يمكن أن تضمن هذه العملية لا إعطاء نتائج فورية ولا تقاسم التكاليف والفوائد على نحو منصف، إلا أن جهود هذه البلدان توفر إطارا يمكن فيه للنمو والتحول الهيكلي أن يعزز أحدهما الآخر. وكثيرا ما يكون التمويل الخارجي حاسما في هذه العملية.

وهناك أدلة على أن الاصلاحات الاقتصادية الطموحة والمستديمة، المسنودة بالدعم الخارجي، قد حسنت الأداء الاقتصادي في عدد من أقل البلدان نموا، وتدعى البلدان المانحة الى تقديم الموارد الكافية لتنفيذ هذه البرامج. وتم التشديد على ضرورة تملّك أقل البلدان نموا لبرامج التكييف والاصلاح واستمرار التزام كل من هذه البلدان وشركائها في التنمية في تنفيذ تلك البرامج تنفيذا مستديماً. وأوصي بأن تكون مجموعات تدابير التكييف متسقة مع الأولويات الطويلة الأجل في أقل البلدان نموا وأن تأخذ في الاعتبار العواقب الاجتماعية والسياسية الممكنة. وينبغي أن تراعي هذه الاصلاحات أيضا تنوع الأحوال والظروف في البلدان المعنية وأن تنفذ بمرونة.

المساعدة الانمائية الرسمية والدين

٦ - لاحظ المجلس ببالغ القلق أن المساعدة الانمائية الرسمية ما زالت أهم مصدر وحيد للتمويل الخارجي لأقل البلدان نموا. ورحب بتحسين بعض الجهات المانحة لأداء المعونة وحث بشدة الجهات المانحة كافة على بذل جهود عاجلة ومكثفة لتنفيذ أهداف والتزامات المساعدة الانمائية الرسمية التي أخذتها هذه الجهات على عاتقها في برنامج العمل. ورأى المجلس أنه ينبغي إعطاء أولوية أكبر لبرامج القطاعات الاجتماعية في تخصيص المساعدة الانمائية الرسمية. ودعيت البلدان المانحة الى زيادة أرقام والتزامات المساعدة الواردة في برنامج العمل بحيث تعكس تماما متطلبات الموارد الاضافية لأقل البلدان نموا، بما فيها البلدان التي أضيفت الى قائمة أقل البلدان نموا في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا.

٧ - ولاحظ المجلس بقلق أن عبء دين أقل البلدان نموا، وخاصة البلدان الموجودة في أفريقيا، يشكل عائقا خطيرا أمام تنميتها. وأعرب عن الارتياح لقيام الكثير من البلدان الدائنة بإلغاء دين المساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، ولاتخاذ نادي باريس تدابير معززة من أجل التخفيف من دين هذه البلدان. وطُلب الى البلدان المانحة أن تواصل اتخاذ هذه التدابير. غير أن هذه التدابير لم تكن كافية لأقل البلدان نموا المنكوبة بالديون. وأكد الكثير من البلدان أنه يلزم اتخاذ مبادرات أقوى بكثير لتحسين الشروط الراهنة للتخفيف من الدين فيما يتعلق بالدين الرسمي الثنائي. ولاحظ المجلس بقلق كبير تزايد نصيب الالتزامات المتعددة الأطراف في المقدار الاجمالي للدين وفي خدمة الدين في أقل البلدان نموا. ودعت أقل البلدان نموا وبعض الجهات المانحة الى تحسين نطاق وشمول مخططات وآليات تخفيف الدين القائمة ومواصلتها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتزامات خدمة الدين تجاه المؤسسات المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، رحب الكثير من البلدان بمبادرات مثل تجديد الموارد من خلال مرفق التكييف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي، الذي يستهدف التخفيف من هذا الجزء من دين أقل البلدان نموا. واسترعى المجلس النظر الى الدين التجاري لأقل البلدان نموا ودعى الى اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل التخفيف من هذا الدين.

التجارة الخارجية

٨ - لاحظ المجلس أن الانخفاض البالغ للقدرة التصديرية للقسم الأكبر من أقل البلدان نموا ما زال يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام النمو ومصدرا لاعتمادها الخاص على المساعدة الانمائية الرسمية من أجل تمويل الاستثمارات اللازمة والواردات والدعم التقني من أجل التنمية. ورحب المجلس بقيام عدد متزايد من أقل البلدان نموا باعتماد سياسات وتدابير لتحرير التجارة؛ غير أن هذه البلدان ما زالت تواجه صعوبات في توسيع فرصها التجارية الخارجية. وقد أدى الافتقار الى الاستثمار والتكنولوجيا والمهارات لزيادة مستويات الانتاج والفعالية الى جعل تدابير تنويع السلع الأساسية والأسواق أكثر صعوبة. وينبغي للأونكتاد أن يبحث بعناية ما يترتب على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي من آثار وفرص بالنسبة لأقل البلدان نموا وأن يقترح تدابير لإزالة أية اختلالات من خلال أمور منها توفير أفضليات تجارية إضافية ومساعدة مالية والتخفيف من الدين. وينبغي تنفيذ تدابير المعاملة الخاصة والمميزة لأقل البلدان نموا الواردة في الوثيقة الختامية تنفيذا سريعا وبصورة داعمة. وينبغي للأونكتاد ومركز التجارة الدولية، وفقا لاختصاصهما، أن يوفرا أيضا المساعدة التقنية لأقل البلدان نموا من أجل تعزيز قدرتها على تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي وجني كامل الفوائد من نتائج الجولة. ويمكن تعزيز تقديم مثل هذه المساعدة من خلال مواصلة التعاون بين الأونكتاد والغات/منظمة التجارة العالمية.

الجلسة العامة ٨٤١
٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤

البند ٦: مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا

الاستنتاجات المتفق عليها ٤١٤ (د-٤٠): برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات[١٠]

١ - أجرى مجلس التجارة والتنمية في إطار البند ٦ من جدول الأعمال، تبادلا مثمراً للآراء بشأن القضايا المحددة المتعلقة بتشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا الى أفريقيا. وحددت مداولات المجلس العوامل التي ما زالت تعوق التدفقات الاستثمارية الى أفريقيا، بالإضافة الى الاستجابات المحتملة للبلدان الأفريقية، والأونكتاد، والمجتمع الدولي بصورة عامة. وقدم تقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/40(2)/9) المعلومات الأساسية لعمل المجلس. كما أن أعمال الأفرقة العاملة الثلاثة المخصصة لـ (أ) الاستثمار والتدفقات المالية؛ والتمويل الانمائي غير المنشئ للديون؛ والآليات الجديدة لزيادة الاستثمار والتدفقات المالية؛ (ب) الترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا؛ (ج) الخبرات المقارنة في مجال الخصخصة، كانت قد وفرت بالفعل إطار الاستجابة لبعض هذه القضايا.

٢ - ووفقا للفقرة ٦ من الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠٣ (د-٣٩) التي اعتمدها المجلس في الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين، قدم تقرير عن النتائج الناجحة لمؤتمر طوكيو عن التنمية في أفريقيا، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ورحب بهذا التقرير.

٣ - ويوافق المجلس على ما يلي:

(أ) إن الوضع الاقتصادي في معظم البلدان الأفريقية ما زال يتدهور، وهناك حاجة الى اتخاذ تدابير فعالة لعكس مسار الوضع بغية اجتذاب الاستثمار وتشجيعه والاحتفاظ به، ويشمل ذلك زيادة التدفقات المالية؛

(ب) إن وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة ومستدامة، واستقرار سياسي، وحكم جيد، وبنية أساسية مادية ومؤسسية، وتنمية للموارد البشرية، شرط أساسي لتشجيع زيادة الاستثمار في أفريقيا؛

(ج) إن تهيئة ظروف قانونية واقتصادية واجتماعية تساعد على الاستثمار المحلي قد أثبتت أيضا فعاليتها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

٤ - ويدعو المجلس البلدان الأفريقية الى ما يلي:

(أ) أن تبدأ أو تواصل اصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية بغية تحسين بيئة النشاط التجاري، لكل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي؛

(ب) أن تبدأ وتواصل الجهود لتهيئة استقرار اقتصادي كلي وأن تنفذ سياسات ملائمة للتكيف الهيكلي والتحرير؛

(ج) أن تتخذ خطوات محددة لتيسير تطوير الشركات الخاصة المحلية وإشراك القطاع الخاص في رسم السياسات؛

(د) أن تدعم الأسواق المالية المحلية، بما في ذلك بورصات الأوراق المالية الجديدة أو الموسعة والمؤسسات المالية المتخصصة، وأن تسهم برؤوس الأموال والقروض في الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

(هـ) أن ترفع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري، وبخاصة في تعليم القراءة والكتابة والمبادئ الأساسية للعلوم لمجموع السكان؛

(و) أن تيسر التكامل والتعاون على المستوى الإقليمي، وبخاصة في مجالات القوانين والأنظمة المتصلة بإدارة التجارة والاستثمار، بتعزيز وترشيد الآليات الحكومية الدولية الإقليمية المتوافرة؛

(ز) أن تتخذ خطوات لتمكين الشركات من الإفادة من استثمارات حافظات الأوراق المالية الأجنبية، بعدة وسائل من بينها تطوير مؤسسات مالية ملائمة.

٥ - ويحث المجلس المجتمع الدولي على ما يلي:

(أ) أن يساعد ويدعم البلدان الأفريقية في مواصلة المسعى المذكور أعلاه بإنشاء وسائل مساعدة وبرامج دعم جديدة، كلما أمكن، وتعزيز الوسائل والبرامج الموجودة في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا، وبخاصة عن طريق مراكز البحث والتطوير والدراسات المكملة المتعلقة بجدوى إنشاء مؤسسات مالية، ووضع وإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية المتصلة بإدارة الأعمال، وإنشاء آليات لضمان الاستثمار، وتعزيز وتطوير القطاع المالي؛

(ب) أن يؤكد من جديد ضرورة تحسين الإطار النظري لسياسات التكييف الهيكلي وتحسين تطبيقها بالاعتراف بأن هذه البرامج والاصلاحات تسبب تكاليف اجتماعية وتكاليف تكييف وأن يساعد البلدان الأفريقية في التخفيف من هذه الآثار؛

(ج) أن يساعد البلدان الأفريقية في نشر المعلومات عن فرص الاستثمار في أفريقيا، وبرامج تشجيع الاستثمار، وتحسن بيئة الاستثمار نتيجة للمبادرات التي قامت بها الحكومات الأفريقية؛

(د) أن يكثف الجهود لتخفيف عبء الديون، وفقا للتدابير الواردة في برنامج الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا في التسعينات؛

(هـ) أن يواصل دعم الجهود الانمائية لأفريقيا بالوفاء بالتزامات وأهداف المساعدة الانمائية الرسمية.

٦ - ويطلب المجلس من أمانة الأونكتاد، في إطار ولاية الأونكتاد، وبالتعاون حسب الاقتضاء مع الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة:

(أ) أن تضمن المراعاة الكاملة لاحتياجات البلدان الأفريقية في أنشطتها، وفقا للمقرر الذي اتخذه المجلس في الجزء الأول[١١] من دورته التاسعة والثلاثين؛

(ب) أن تقترح سبل ووسائل:

'١' تهيئة بيئة أعمال سليمة في مجالات مثل المحاسبة، والأطر القانونية والتنظيمية، وآليات تسوية المنازعات والتحكيم، وآليات ضمان الاستثمار، عن طريق برامج المساعدة التقنية، والحلقات الدراسية والتدريب، والمؤتمرات، وتجميع الأنظمة الوطنية القائمة بشأن الاستثمار، وغير ذلك؛

'٢' تقديم المساعدة في مجال تشجيع تطوير الشركات الخاصة بعدة وسائل من بينها تيسير الاتصال بين الشركات الخاصة عن طريق أجهزة مثل الغرف التجارية، ودراسة قابلية آليات تهيئة الائتمان للتطبيق في أفريقيا، واستكشاف ودراسة الوسائل الابتكارية لتشجيع تطوير الشركات الخاصة، مثل الشركات المشتركة وعقود الإدارة؛

'٣' تقديم المساعدة التقنية الى المؤسسات المالية، مثل المصارف التجارية والانمائية وشركات التأمين، وإجراء دراسات الجدوى لإنشاء أسواق مالية محلية وتعزيز فعاليتها؛

'٤' تيسير تنمية الموارد البشرية في مجالات مثل التعليم، والإدارة، والتكنولوجيا والهندسة، والمحاسبة والمالية بتوفير وتوسيع برامج تدريب مثل برنامج التدريب التجاري أو تيسير البرامج التعاونية بعدة وسائل من بينها الأيدي العاملة المؤهلة التي توفرها بلدان أخرى.

(ج) أن تيسر وتساعد نشر المعلومات عن فرص النشاط التجاري والاستثماري في أفريقيا، وبرامج تشجيع الاستثمار، وتحسن بيئة الاستثمار نتيجة للاصلاحات التي تمت في مجالات مثل الأطر القانونية والتنظيمية؛ وأن تسعى للاستجابة بسرعة لطلبات إنشاء نقاط التجارة لزيادة المعلومات عن الفرص التجارية والاستثمارية؛

(د) أن تعزز برامج المساعدة التقنية التي تشجع على بناء القدرات بغية زيادة قدرة أفريقيا، وبخاصة إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة.

عمل المجلس في المستقبل

٧ - يطلب المجلس من أمانة الأونكتاد أن تطلعه في التقارير المرحلية على متابعة هذه الأنشطة.

٨ - ويطلب المجلس من أمانة الأونكتاد أن تعد وتقدم، الى الجزء الثاني من دورته الحادية والأربعين، تقييما لإسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

٩ - ويدعو المجلس الحكومات الى النظر في تقديم مساهمات خارجة عن الميزانية لتمكين أمانة الأونكتاد من تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه.

الجلسة العامة ٨٤١
٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤

باء - إجراءات أخرى

البند ٧: استعراض وتقييم برامج العمل (في منتصف المدة)

أحاط مجلس التجارة والتنمية علما، في جلسته العامة ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بأن الموظف المسؤول عن الأونكتاد قد ترأس جلستين (الخامسة والسادسة) للفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة أثناء الجزء الثاني من الدورة الأربعين. وأحاط المجلس علما كذلك بأن الموظف المسؤول عن الأونكتاد سيقدم تقريرا عن نتائج أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة إلى المجلس في الجزء الثاني المستأنف من الدورة الأربعين الذي سيعقد من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤.

البند ٨: مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية: تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته السادسة والعشرين

أحاط المجلس علما، في جلسته ٨٣٥ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته السادسة والعشرين (ITC/AG(XXVI)/139 وAdd.1) الذي وُزِّع في وثيقة تحمل الرمز (TD/B/40(2)/8)، وبالتعليقات التي أُبديت بشأنه.

البند ٩: تقارير وأنشطة هيئات المجلس الفرعية: المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء

تناول مجلس التجارة والتنمية هذا البند في دورته التنفيذية الخامسة (السابقة للدورة العادية) التي عقدت في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (انظر TD/B/EX(5)/2، الفرع الثاني).

البند ١٠: ترتيبات الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد[*]

١ - أقيم في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ الحدث الأول المقرر تنظيمه احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد، وهو "محاضرة راوول بريبتش السادسة". وكانت المحاضرة بعنوان "العولَمَة وإعادة تنظيم الهياكل الاقتصادية والتنمية" وقد ألقاها البروفسور جون هـ. دانتج، أستاذ الأعمال التجارية الدولية بجامعة ولاية نيوجرسي في رتجرز.

٢ - وقال ممثل اليابان في الجلسة (الختامية) ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، إن وفده يدرك كل الإدراك أن الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد يتيح فرصة ممتازة لضمان دعاية واسعة لتطور الأونكتاد منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية وخاصة التوجهات الجديدة التي حددها المؤتمر. وأضاف قائلا إن حكومته ما انفكت تحاول إيجاد فهم أفضل بين الجمهور للأنشطة المفيدة التي يقوم بها الأونكتاد.

٣ - وأشار إلى أن التقرير المرحلي المقدم حول هذه المسألة إلى دورة المجلس التنفيذية الخامسة (TD/B/EX(5)/CRP.1) ذكر أنه تم تقديم وثيقة مشروع إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تنظيم حلقة دراسية إقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأن هذه الوثيقة ستقدم إلى الحكومة اليابانية لبحث إمكان تمويلها. ويسُر وفده أن يعلن أن حكومة اليابان قد قررت، مبدئيا، أن تشارك في تمويل الحلقة الدراسية كي تساهم في الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين. وإن حكومته ترحب ترحيبا حاراً بالعرض الكريم الذي تقدمت به حكومة الصين لاستضافة هذه الحلقة الدراسية في بكين. ويأمل وفده مخلصا في أن تسفر الحلقة الدراسية عن فوائد جمة وأن توفّر إسهاما قيّما في الندوة التي تفضلت حكومة سويسرا بعرض استضافتها وتمويلها.

٤ - وشكر الرئيس باسم أعضاء المجلس حكومة اليابان على العرض السخي الذي قدمته.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥ - اتفق المجلس في جلسته العامة ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ على أن يواصل رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس متابعة ترتيبات الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد في الفترة المقبلة ولغاية انعقاد الدورة الحادية والأربعين للمجلس.

---

* نظر المجلس في هذا البند أيضا في دورته التنفيذية الخامسة (السابقة للدورة العادية) التي عقدت في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (انظر TD/B/EX(5) الفرع الثالث).

ثالثا - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

٥ - افتتح السيد الشريف فواز شرف (الأردن)، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الأربعين، الجـــزء الثانـــي من الدورة الأربعين للمجلس. وأدلى الرئيس ببيان افتتاحي (انظـر المقدمـــة، الفقرات ١ إلى ٨).

باء - مكتب المجلس

٦ - أحاط المجلس علما في جلسته (الافتتاحية) ٨٣٤ المعقودة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بأن السيد سوهيه نيتو (اليابان) قد حل، كنائب رئيس، محل السيد آكيو ايوين (اليابان).

٧ - وبناء على ذلك، تشكل مكتب المجلس في الجزء الثاني من دورته الأربعين على النحو التالي:

الرئيس:	السيد الشريف فواز شرف (الأردن)
نواب الرئيس:	السيد يوري آفاناسييف (الاتحاد الروسي)
	السيد ساتيش شاندرا (الهند)
	السيد محمد الناصر (تونس)
	السيد يوانيس كيناس (اليونان)
	السيد سوهيه نيتو (اليابان)
	السيد ريتشارد أ. بيرس (جامايكا)
	السيد أ. بينوارغوته - سيفايوس (اكوادور)
	السيد كلارك رودجرز الإبن (الولايات المتحدة)
	السيد علي أحمد سحلول (السودان)
	السيد جدينك فينيرا (الجمهورية التشيكية)
المقرر:	السيد مارسيل ك. ب. فان دير كولك (هولندا)

جيم - إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها
(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٨ - أقر المجلس في جلسته ٨٣٤ جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من دورته الأربعين، كما يرد في الفرع الأول من الوثيقة TD/B/40(2)/1. (يستنسخ في المرفق الأول أدناه جدول الأعمال كما أُقر).

٩ - وأيد المجلس أيضا المقترحات المتعلقة بتنظيم أعمال الدورة، الواردة في الوثيقة TD/B/40(2)/1/Add.2.

١٠ - وأبلغ الرئيس المجلس، في الجلسة ٨٣٥ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بأنه استجابة لطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بإضافة بند جديد إلى جدول الأعمال يتعلق بـ"الأعمال التحضيرية لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة"، وافق المكتب على النظر في هذه المسألة في إطار البند ١٢ (مسائل أخرى).

دال - إنشاء هيئات الدورة

١١ - أنشأ المجلس في جلسته ٨٣٤ لجنتين جامعتين للدورة ولجنة خاصة للدورة ووزع عليها بنود جدول الأعمال للنظر فيها وتقديم تقارير عنها وذلك على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة

السياسات التجارية والتكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي (البند ٢)

التنمية المستدامة (البند ٤)

اللجنة الثانية للدورة

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (البند ٦)

اللجنة الخاصة للدورة

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات (البند ٥)

١٢ - ووافق المجلس على الإبقاء على أعضاء المكتب الذين انتُخبوا أعضاء في لجان الدورة في الجزء الأول من الدورة للعمل بنفس الصفة في الجزء الثاني من الدورة وعلى أن يتولى أعضاء مكتب اللجنة الثانية للدورة نفس مهام اللجنة الخاصة للدورة.

١٣ - وانتخب المجلس السيد جيغمي ثينلي (بوتان) رئيساً للجنة الثانية للدورة واللجنة الخاصة للدورة، ليحل محل السيد ليسلي غاتان (الفلبين) الذي نُقل من جنيف.

١٤ - وبناء على ذلك، كان أعضاء المكتب المنتخبون للجنتي الدورة كما يلي:

اللجنة الأولى للدورة

الرئيس: السيد آنتي هاينينان (فنلندا)
نائب الرئيس المقرر: السيد ايفغيني ماناكين (الاتحاد الروسي)

اللجنة الثانية للدورة واللجنة الخاصة للدورة

الرئيس: السيد جيغمي ي. ثينلي (بوتان)
نائب الرئيس - المقرر: السيد هيرمان آشينتروب - توليدو (المكسيك)

١٥ - وأحاط المجلس علما في جلسته (الختامية) ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بتقارير اللجنة الأولى للدورة (TD/B/40(2)/SC.1/L.1 وAdd.1) واللجنة الثانية للدورة (TD/B/40(2)/SC.2/L.1) واللجنة الخاصة للدورة (TD/B/40(2)/SSC/L.2)، وقرر أن تشكل جزءا لا يتجزأ من موجز الأعمال في المجلد الثاني من تقرير المجلس عن الجزء الثاني من دورته الأربعين. (TD/B/40 (2) 24 (Vol.II)

هاء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

١٦ - اعتمد المجلس في جلسته (الختامية) ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ التقرير الذي قدمه المكتب حول وثائق تفويض الممثلين الذين يحضرون الجزء الثاني من الدورة الأربعين (TD/B/40(2)/12).

واو - جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس

(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

١٧ - وفي الجلسة ذاتها، أقرّ المجلس جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من دورته الحادية والأربعين (TD/B/40(2)/L.4، الصفحات ١ و٢ و٣)، على أساس أن يستعرض جدول الأعمال المؤقت في ضوء نتائج استعراض منتصف المدة الذي سيجرى في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين (٢٥-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤). (للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت، انظر المرفق الثاني في هذا التقرير، وللاطلاع على جدول الأعمال المؤقت المنقح انظر المرفق الأول في الجزء الثاني من هذا التقرير).

زاي - جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

١٨ - وفي الجلسة ذاتها، أقرّ المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة في أيار/مايو ١٩٩٤ TD/B/40(2)/L.4، الصفحة ٤، على أساس أن يستعرض جدول الأعمال المؤقت في ضوء نتائج استعراض منتصف المدة الذي سيُجرى في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين (٢٥-٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤). (للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت، انظر المرفق الثالث أدناه).

حاء - تسمية رئيس الدورة الحادية والأربعين للمجلس

(البند ١ (هـ) من جدول الأعمال)

١٩ - كان الرئيس قد استرعى النظر، في دورة المجلس التنفيذية الخامسة (السابقة للدورة) (٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤)، التي كان هذا البند مخصصا لها في الأصل، إلى أنه وفقا لدورة التعاقب على منصب رئيس المجلس، سيكون رئيس الدورة الحادية والأربعين ممثلا لاحدى الدول الواردة في القائمة جيم (أمريكا اللاتينية). وأحاط المجلس علما بأنه ما زالت تجري مشاورات مع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وقرر أن يعود إلى هذه المسألة من جديد في الجزء الثاني من دورته الأربعين.

٢٠ - ووافق المجلس، بالتزكية، في جلسته (الختامية) ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، على تسمية صاحب السعادة السيد ريتشارد أ. بيرس (جامايكا) رئيسا لمجلس التجارة والتنمية في دورته الحادية والأربعين.

طاء - تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ١١ (د) من جدول الأعمال)

٢١ - وافق المجلس في جلسته ٨٣٥ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ على الطلب المقدم من كومنولث الدول المستقلة لتسميته بموجب المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس. وترد معلومات عن هذه المنظمة في الوثيقة TD/B/40(2)/R.1 (التي أصبحت غير مقيدة التوزيع).

٢٢ - وأحاط المجلس علما في الجلسة نفسها بأن المنظمة العربية للتنمية الصناعية، وهي منظمة حكومية دولية منحها المجلس مركزا في دورته الثامنة عشرة، قد غيرت اسمها إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وأصبحت تتألف من المنظمة العربية للتنمية الصناعية (السابقة) والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والمنظمة العربية للموارد المعدنية.

ياء - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٧ من النظام الداخلي

(البند ١١ (هـ) من جدول الأعمال)

٢٣ - وافق المجلس، في جلسته ٨٣٥ أيضا، على الطلب المقدم من برلمان أمريكا اللاتينية لتسميته بمقتضى المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس وقرر، وفقا لتوصيات الأمين العام للأونكتاد (انظر TD/B/40(2)/R.2 التي أصبحت غير مقيدة التوزيع) وتوصيات المكتب، أن يصنف المنظمة في الفئة العامة بمقتضى الفقرة ١٢ (أ) من مقرر المجلس ٤٣ (د-٧).

٢٤ - وأدلى المتحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (بيرو) ببيان وجيز ليعرب عن سرور مجموعته بتسمية المجلس لبرلمان أمريكا اللاتينية منظمة غير حكومية ذات مركز لدى الأونكتاد. وذكر أن هذه المنظمة، التي تتألف من برلمانيين منتخبين ديمقراطيا من بلدان مختلفة في منطقة أمريكا اللاتينية، هي كيان انخرط في تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية للمنطقة ويستطيع، بهذه الصفة، أن يساهم مساهمة موضوعية ثمينة في أعمال الأونكتاد.

٢٥ - وأخيرا، أحاط المجلس علما بأن المؤسسة الدولية للبدائل الإنمائية، وهي منظمة غير حكومية منحها المجلس في دورته الثامنة عشرة مركزا في الفئة العامة، قد أبلغت الأمانة بأن المؤسسة ليس لها نشاط حاليا وأنها من المستبعد أن تستأنف أنشطتها. وبناء على ذلك، أحاط المجلس علما بأنه تم شطب هذه

المنظمة من قائمة المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز لدى الأونكتاد وبأنه سيحذف اسمها من الوثيقة TD/B/INF.107/Rev.6.

كاف - مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات

(البند ١١ (و) من جدول الأعمال)

٢٦ - أشار المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (اليونان)، في الجلسة ٨٣٥ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، إلى الاقتراح المبين في المذكرة التفسيرية المعممة في الوثيقة TD/B/40(2)/22 والقاضي برفع مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات، وطلب إلى المجلس أن يبحث الاقتراح. وذكّر بأن الجماعة الأوروبية تشارك في أعمال الأونكتاد بصفة مراقب منذ عام ١٩٦٤. وقال إن لدى الجماعة صلاحيتها الخاصة بشأن الممارسات التجارية التقييدية والأفضليات التجارية، وإن هذه السلطة حصرية، وأكد أنه ينبغي، لتمكين الجماعة من ممارسة مسؤولياتها، أن تُمنح في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات نفس المركز الذي تتمتع به حاليا في فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٢٧ - قرر المجلس، في الجلسة نفسها، أن يفوض إلى الرئيس القيام، بالتشاور مع المستشار القانوني الأقدم للأونكتاد، بإجراء مشاورات حول هذا البند وبتقديم تقرير عن نتائجها للمجلس في دورته الحالية.

٢٨ - وأحاط المجلس علما في جلسته (الختامية) ٨٤١ بالرسالة الخطية التي وردت من رئيس مجموعة الـ ٧٧ في جنيف (والتي عُممت في الوثيقة TD/B/40(2)/CRP.3)، وبعد أن أُبلغَ بنتائج المشاورات التي جرت بشأن هذا البند، وافق على أن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المشاورات فيما بين الوفود قبل إمكان التوصل إلى قرار نهائي. وطُلبَ إلى الرئيس أن يبت في شكل هذه المشاورات وجدولها الزمني.

لام - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١١ (ز) من جدول الأعمال)

٢٩ - أفاد رئيس دائرة شؤون المؤتمرات، في الجلسة (الختامية) ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بأن الفريق المعني بمسائل الجدول الزمني اتفق في جلسته المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ على أن يوصي المجلس بإقرار الجدول الزمني للإجتماعات كما ورد في الوثيقة TD/B/40(2)/L.1 عن الفترة حتى نهاية الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس (التي تبدأ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، رهنا بإدخال ما قد يلزم من تعديلات ضرورية في ضوء التطورات وكذلك في ضوء استعراض منتصف المدة المقبل.

وأوصى الفريق أيضا بأن يوافق المجلس على الجدول الزمني للفترة المتبقية من عام ١٩٩٤ وعلى الجدول الزمني الإرشادي لعام ١٩٩٥ لأغراض التخطيط. وأخيرا، أوصى الفريق بأن يظل بند الجدول الزمني المدرج على جدول أعمال المجلس مفتوحا وأن يُستعرض في ضوء نتائج استعراض منتصف المدة الذي سيقوم به المجلس في دورته المستأنفة (٢٥-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤).

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٠ - وفي الجلسة نفسها، أيَّد المجلس التوصيات السالفة الذكر التي قدمها الفريق المعني بمسائل الجدول الزمني وأقرَّ الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد في الوثيقة TD/B/40(2)/L.1[١٢].

ميم - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

(البند ١١ (ح) من جدول الأعمال)

٣١ - أحاط المجلس علما، في جلسته (الختامية) ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ببيان الآثار المالية الذي قدمه مدير شعبة خدمات دعم البرامج والإدارة فيما يتصل باعتماد المقرر ٤١٢ (د-٤٠) (انظر الفرع الثاني - ألف أعلاه). (وللاطلاع على بيان الآثار المالية، انظر المرفق الرابع أدناه).

نون - مسائل أخرى

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

١- اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكييف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح

٣٢ - قرر المجلس في جلسته ٨٣٩ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أن يناقش هذا البند في الجزء الثاني المستأنف من الدورة الأربعين للمجلس الذي يتناول استعراض منتصف المدة في أيار/مايو ١٩٩٤ وسوف تؤخذ المقترحات التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي في الاعتبار في عملية استعراض منتصف المدة (انظر المناقشة في إطار هذا البند في الوثيقة TD/B/40(2)/24(Vol.II)) ولاحظ المجلس بأن جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس سيناقش أيضا في الدورة المستأنفة في أيار/مايو، فاتفق على أنه سيكون قادرا على أن يقرر آنئذ ما إذا كان سيحيل البند إلى الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين.

٢- الأعمال التحضيرية لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة

٣٣ - أدلت السيدة أ. شيلتون (الولايات المتحدة الأمريكية)، رئيسة الفريق العامل المخصص للكفاءة في التجارة، في الجلسة العامة ٨٤٠ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ببيان حول "الإعداد لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة"، التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وقام ممثل للمدينة المضيفة (كولومبوس، أوهايو) بتقديم عرض أيضا. وتلت هذه العروض جلسة أسئلة وأجوبة.

سين - اعتماد تقرير المجلس

(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٣٤ - اعتمد مجلس التجارة والتنمية في جلسته (الختامية) ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ مشروع التقرير عن الجزء الثاني من دورته الأربعين (TD/B/40(2)/L.2 وAdd.1-5) وأذن للمقرر باستكمال التقرير النهائي بأعمال الجلسة العامة الختامية وبإدخال ما تقدمه الوفود من تعديلات. وطلب المجلس كذلك إلى المقرر أن يقوم، تحت سلطة الرئيس، بإعداد تقرير المجلس إلى الجمعية العامة.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية، الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/39/45) المجلد الثاني، الفرع الثاني.

(٢) انظر اجراءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات (TD/364/Rev.1) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.D.5 الجزء الأول، الفرع ألف.

(٣) عممت في الأصل في TD/B/40(2)/SC.1/L.2.

(٤) عممت في الأصل في TD/B/40(2)/L.3.

(٥) عممت في الأصل في TD/B/40(2)/SC.1/L.3.

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol.II and Vol.I/Corr.1, Vol.II, Vol.III/Corr.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 and Corrigenda) المجلد الأول - القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار الأول، المرفق الأول.

(٧) عمم في الأصل في الوثيقة TD/B/40(2)/SSC/L.1/Rev.1 التي عدّل المجلس الفقرة ٤ منها في جلسته العامة الختامية. وللاطلاع على بيان الآثار المالية المتصلة بهذا المقرر، انظر الجزء الأول الفرع الثالث - ميم، المرفق الرابع في الجزء الأول من هذا التقرير.

(٨) انظر A/CONF.147/Misc.9.

(٩) عممت في الأصل في الوثيقة TD/B/40(2)/SSC/L.3.

(١٠) عممت في الأصل في الوثيقة TD/B/40(2)/SC.2/L.3.

(١١) انظر الوثيقة TD/B/39(1)/15، الجزء الأول، الفرع باء-٦.

(١٢) صدر الجدول الزمني للإجتماعات بعد ذلك في الوثيقة TD/B/40(2)/INF.2.

المرفق الأول

جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الأربعين
لمجلس التجارة والتنمية[أ]
(نيسان/ابريل ١٩٩٤)

١ - المسائل الإجرائية:

(أ) إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها؛

(ب) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

(ج) جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس؛

(د) جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

(هـ)* تسمية رئيس الدورة الحادية والأربعين للمجلس.

٢ - السياسات التجارية والتكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي:
زيادة مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية في السلع والخدمات: بعض المشاكل والفرص.

٣ - التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي.

٤ - التنمية المستدامة:
ما لاستيعاب التكاليف الخارجية داخليا من أثر على التنمية المستدامة.

٥ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات

٦ - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا.

٧ - استعراض وتقييم برامج العمل (في منتصف المدة)[ب].

(أ) أقره المجلس في جلسته ٨٣٤ (الافتتاحية) في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(ب) بند للإدراج في جدول أعمال الجزء الثاني المستأنف من دورة المجلس الأربعين (٢٧-٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤).

٨ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية.

(أ) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته السادسة والعشرين.

٩-* تقارير وأنشطة هيئات المجلس الفرعية: المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء

١٠ -** ترتيبات الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد.

١١ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ)* معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد لأغراض الانتخابات؛

(ب)* عضوية مجلس التجارة والتنمية؛

(ج)* عضوية اللجان الدائمة والأفرقة العاملة المخصصة؛

(د) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(و) مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات؛

(ز) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(ح) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

١٢ - مسائل أخرى.

١٣ - اعتماد تقرير المجلس.

---

* بنود أسندت للدورة التنفيذية السابقة للدورة لاتخاذ إجراء بشأنها.

** بند أسند للدورة التنفيذية السابقة للدورة، على أن يظل باب مواصلة المناقشة بشأنه مفتوحا في الدورة العادية الجارية.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين لمجلس التجارة والتنمية*

١ - المسائل الاجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب
(ب) إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عمل الدورة
(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
(د) جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الحادية والأربعين للمجلس
(هـ) جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة (ربيع ١٩٩٥).

٢ - الآثار الدولية لسياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط: عناصر الاستراتيجيات الناجحة للنمو والتكييف.

٣ - متابعة توصيات المؤتمر في دورته الثامنة

[يستكمل في ضوء التطورات]

٤ - التنمية المستدامة: التجارة والبيئة: أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للصادرات وعلى فرص وصولها إلى الأسواق.

٥ - تحليل وتقييم نتيجة جولة أوروغواي: وبخاصة في المجالات التي تهم البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية المعنية، وأثرها على النظام التجاري الدولي ومشاكل التنفيذ.

٦ - الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد.

---

* أقره المجلس في جلسته (الختامية) ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (انظر الفرع الثالث - واو أعلاه)، وسيعاد النظر في جدول الأعمال المؤقت على ضوء نتيجة الاستعراض منتصف المدة الذي سيجريه مجلس التجارة والتنمية في دورته المستأنفة (٢٥-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤).

٧ - مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني.

٨ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

(ب) ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة؛

[يستكمل في ضوء التطورات]

٩ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ب) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(د) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس.

١٠ - مسائل أخرى.

١١ - اعتماد تقرير المجلس.

المرفق الثالث

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية (السابقة للدورة العادية)
(خريف ١٩٩٤)*

١ - إقرار جدول أعمال الدورة.

٢ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد لأغراض الانتخابات؛

(ب) عضوية مجلس التجارة والتنمية؛

(ج) عضوية اللجان الدائمة والأفرقة العاملة المخصصة؛

(د) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩٥.

٣ - تسمية أعضاء مكتب الدورة الحادية والأربعين للمجلس وأعضاء مكتب لجان هذه الدورة.

٤ - تقارير وأنشطة هيئات المجلس الفرعية: المسائل التي تتطلب اتخاذ اجراء

[يستكمل في ضوء التطورات]

٥ - مساهمة مجلس التجارة والتنمية في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

٦ - حصيلة استعراض منتصف المدة (أيار/مايو ١٩٩٤): المسائل التي تتطلب متابعة.

٧ - الترتيبات الأولية للدورة التاسعة للمؤتمر.

٨ - مسائل أخرى.

٩ - تقرير دورة المجلس التنفيذية (السابقة للدورة العادية).

---

* أقره المجلس في جلسته (الختامية) ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (انظر الفرع الثالث - زاي أعلاه).

المرفق الرابع

بيان الآثار المالية فيما يتصل باعتماد المقرر ٤١٢ (د-٤٠)*

١ - أوصت اللجنة الخاصة للدورة التابعة لمجلس التجارة والتنمية، في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر TD/B/40(2)/SSC/L.1/Rev.1، الذي يوصي فيه المجلس الجمعية العامة للأمم المتحدة بسلسلة من الأنشطة تشمل، فيما تشمله، عقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى يعنى باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، وعقد دورة لاجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نمواً، وتوصية بأن تتحمل الجمعية العامة تكاليف اشتراك ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نمواً في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى.

٢ - وكما سبق أن ذكر رئيس الدائرة الإدارية للأونكتاد شفويا للجنة الخاصة للدورة، فإن اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة التقنية والمالية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا ستترتب عليه تكاليف خدمة اجتماعات تقدر بـ ٠٠٠ ١٤٥ دولار وسيتم استيعابها ضمن الموارد القائمة المخصصة لشعبة خدمات المؤتمرات في الأمم المتحدة بجنيف. وهذه التكاليف تأتي بالإضافة إلى التكاليف التي ستنشأ عن خدمة الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى نفسه، والبالغة ٠٠٠ ٥٢٦ دولار. وقد سبق أن أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة الجمعية العامة في وقت سابق من عام ١٩٩٤ بأن هذه التكاليف ستتحملها أيضا شعبة خدمات المؤتمرات.

٣ - وبالاضافة إلى ذلك، أبلغت الأمانة اللجنة الخاصة للدورة بأن تكاليف اشتراك ممثلين اثنين من كل من أقل البلدان نمواً، بالنسبة للميزانية العادية ١٩٩٤-١٩٩٥، ستبلغ ٠٠٠ ٥٣٥ دولار، وأنه لم يرصد لها أي اعتماد في الميزانية البرنامجية الجارية.

٤ - وتم، في الجلسة الختامية للجنة الخاصة للدورة، تعديل الفقرة ٤ من مشروع المقرر والتوصية بأن تموَّل تكاليف اشتراك ممثلي أقل البلدان نمواً من إعادة تخصيص الموارد القائمة للميزانية العادية للأمم المتحدة أو من موارد خارجة عن الميزانية.

٥ - ولم يتسن قدر كافٍ من الوقت لاستشارة مكتب المراقب المالي بغية التحقق من موقف الأمين العام للأمم المتحدة تجاه المسألة التي يعكسها تعديل الفقرة ٤ من المقرر. وتستطيع الأمانة أن تؤكد أن تقديرات تكاليف اشتراك مندوبي أقل البلدان نمواً لم تتغير، ولكن يتعين عليها أن تحفظ للأمين العام للأمم المتحدة موقفه من التعديل الذي أُجري على الفقرة ٤ من المقرر.

٦ - وبناء على ذلك، فإن أية بيانات إضافية بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية قد يود الأمين العام للأمم المتحدة تقديمها فيما يتصل بالمقرر ٤١٢ (د-٤٠) ستعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة عندما ينظر في تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الأربعين.

---

* انظر الفرع الأول - ألف والفرع الثالث - ميم أعلاه.

المرفق الخامس

العضوية والحضور*

١- مـُثـّلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، والأعضاء في المجلس:

الاتحاد الروسي
اثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
افغانستان
اكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
ايرلندا
ايطاليا
باراغواي
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بوركينا فاصو
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سلوفاكيا

سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
عمان
غابون
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قطر
الكاميرون
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
لختنشتاين
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
منغوليا
ميانمار
موريشيوس
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليونان

٢ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة:

جيبوتي
سلوفينيا
الكرسي الرسولي
ليتوانيا
ملاوي
ملديف
موزامبيق
النيجر

٣ - وشارك مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د-٢٩).

٤ - ومثل في الدورة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

كما مثل مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات.

٥ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة التالية:

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

صندوق النقد الدولي

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

كما مثل الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة.

٦ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

كومنولث الدول المستقلة

الاتحاد الأوروبي

جامعة الدول العربية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة الوحدة الأفريقية

٧ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

الغرفة التجارية الدولية

المجلس الدولي للمرأة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الاتحاد الدولي للعمل

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

شبكة العالم الثالث

---

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/40(2)/INF.3.

الخبراء المشاركون

السيد ج.ب. بارد، خبير اقتصادي أقدم، مديرية البيئة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فرنسا

سعادة السيد عبد الله بريمة، وزير المالية والتخطيط، النيجر

السيد ب. جيتار، الأمين العام للجنة مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، المجلس الوطني لأصحاب العمل الفرنسيين، فرنسا

الدكتورة هبة حندوسة، مديرة، ملتقى البحوث الاقتصادية، مصر

السيد إيفان إيفانوف، ممثل تجاري، بلجيكا

سعادة السيد فتح الله جميل، وزير الخارجية، ملديف

السيد م. كريم، أمين وزارة التجارة، بنغلاديش

السيد د. كليك، FCIS، مدير تنمية الأعمال التجارية، مؤسسة التنمية للكومنولث، المملكة المتحدة

السيد م. لوكه، معهد الاقتصاد العالمي، جامعة كييل، ألمانيا

سعادة السيد كوغوما ماليما، وزير المالية، جمهورية تنزانيا المتحدة

سعادة السيد دوري محمد، وزير التخطيط، اثيوبيا

سعادة السيد م. أ. محمد، وزير الاقتصاد والتجارة، جيبوتي

السيد ر. ك. باشوري، مدير معهد تاتا لبحوث الطاقة، الهند

السيد ج. ب.ريفيريت، نائب مدير الأكاديمية الدولية للبيئة، سويسرا

السيد ك. سوفانت، مساعد مدير، شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار، الأونكتاد

السيد ت. زيليتش، بروفسور، مركز وارسو للاقتصاديات الإيكولوجية، جامعة وارسو، بولندا

الجزء الثاني

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين

أولا - مقدمة

١ - وفقا للجدول الزمني لاجتماعات (الأونكتاد)، عقد مجلس التجارة والتنمية الجزء الثاني المستأنف لدورته الأربعين في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤. وأثناء الدورة، عقد المجلس جلستين عامتين هما الجلستان ٨٤٢ و٨٤٣.

٢ - وقد انعقدت الدورة المستأنفة لكي تعالج بالتحديد البند ٧ من جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس وهو "استعراض وتقييم برامج العمل (منتصف المدة)".

٣ - وذكّر رئيس المجلس في ملاحظاته التمهيدية بما ورد في الفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا حيث طُلب من المجلس

> "أن يُجري، في منتصف الفترات الواقعة بين المؤتمرات، استعراضا وتقييما لبرنامج عمل الجهاز الحكومي الدولي، بما في ذلك برنامج عمله هو؛ ولبرامج المساعدة التقنية؛ وكذلك، على أن يوضع في الاعتبار الجدول الزمني المقرر في هذا الصدد، للميزانية البرنامجية وللخطة المتوسطة الأجل، بغية ضمان التكامل التام لجميع الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد، ولوضع أو تعديل الأولويات للفترة الممتدة حتى وقت انعقاد المؤتمر التالي"[1].

كذلك ذكّر بأنه، لغرض تحقيق تقدم في أعمال المجلس استجابة للفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا، انشىء الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة، المؤلف من ممثلين للدول الأعضاء في الأونكتاد، وذلك أثناء المشاورات الشهرية التي أجراها الأمين العام في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وقد عقد الفريق العامل غير الرسمي اجتماعه الأول في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ برئاسة الأمين العام للأونكتاد. وعقد الفريق العامل ما مجموعه تسعة اجتماعات. وورد موجز لحصيلة مداولات الفريق العامل في الوثيقة TD/B/40(2)/L.7 و Add.1.

٤ - وأخيرا، رحّب رئيس المجلس ترحيبا حارا بالسيدة مارغريت أنستي التي ستقوم بعرض التقرير الذي اعدّه الخبيران الاستشاريان المستقلان بعنوان "التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا" (TD/B/40(2)/14) (انظر الفرع ثانياً، الفقرات ٢٣- ٣٤).

ثانيا - الاجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين

ألف - الاستنتاجات والمقررات التي اعتمدها المجلس

البند ٧- استعراض وتقييم برامج العمل (في منتصف المدة)

الاستنتاجات والمقررات ٤١٥ (د - ٤٠): استعراض منتصف المدة[٢]
(البند ٧ من جدول الأعمال)

الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية

١ - تطلب الفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا إلى مجلس التجارة والتنمية "أن يجري في منتصف الفترات الواقعة بين المؤتمرات استعراضاً وتقييماً لبرنامج عمل الجهاز الحكومي الدولي، بما في ذلك برنامج عمله هو؛ ولبرامج المساعدة التقنية؛ وكذلك، ومع وضع الجدول الزمني المقرر في هذا الصدد في الاعتبار، للميزانية البرنامجية وللخطة المتوسطة الأجل، بغية ضمان التكامل التام لجميع الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد، ولوضع أو تعديل الأولويات للفترة الممتدة حتى وقت انعقاد المؤتمر التالي".

٢ - وقرر المجلس، في الجزء الأول من دورته الأربعين، الترتيب لعقد دورة مستأنفة للمجلس (٢٥-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤) تخصص لاستعراض منتصف المدة.

٣ - وتقرر في المشاورات الشهرية للأمين العام للأونكتاد المعقودة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إنشاء فريق عامل غير رسمي لاستعراض منتصف المدة يتألف من ممثلين للدول الأعضاء في الأونكتاد. وقد عقد الفريق العامل غير الرسمي اجتماعه الأول في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ برئاسة الأمين العام.

٤ - وأكد الاجتماع الأول، على اعتبار أنه لن تكون هناك محاولة لإعادة صياغة نصوص التزام كرتاخينا، ان عمل الفريق العامل غير الرسمي سيشمل ما يلي:

(أ) استعراض لبرامج عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية يجري في إطاره إيلاء الاعتبار لمدى تنفيذ توصيات الأونكتاد الثامن. وستشمل هذه العملية أيضاً تقييماً لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية الوارد ذكرها في الجزء الثالث من التزام كرتاخينا، وسيشمل بالإضافة إلى ذلك استعراضاً لهيكل جهاز الأونكتاد الحكومي الدولي، بما في ذلك ما يمكن إجراؤه من تعديلات في هيكل الأفرقة العاملة المخصصة، وتقييماً لبؤرة الاهتمام الراهنة لمختلف اللجان الدائمة؛

(ب) استعراض للسياسات المتبعة في برامج التعاون التقني للأونكتاد، على أساس التقرير المقدم من السيدة مارغريت أنستي والسيد ليلانادا دي سيلفا (TD/B/40(2)/l4)؛

(ج) مهمة زيادة فعالية تكامل مختلف مجالات عمل الأونكتاد وإلقاء النظر مرة أخرى على الأولويات فيما بين البرامج الفرعية والأنشطة في إطار الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

٥ - واتفق الاجتماع الأول أيضاً على أن يجري عمل الفريق العامل غير الرسمي بطريقة غير رسمية وشفافة ومفتوحة للجميع. وأن يكون الهدف هو إعداد العمل المطلوب لاستعراض منتصف المدة والتقدم به قدر الإمكان بما في ذلك، إن أمكن، إعداد مشروع وثيقة يعتمده المجلس في دورته المستأنفة لاستعراض منتصف المدة في أيار/مايو ١٩٩٤.

٦ - وعقد الفريق العامل غير الرسمي ما مجموعه تسعة اجتماعات. ويرد في الوثيقة TD/40(2)/L.7 و Add.l تقرير عن أعمال تلك الاجتماعات.

تقييم مجلس التجارة والتنمية لتجربة ما بعد كرتاخينا

٧ - تحقق تقدم كبير في تنفيذ التزام كرتاخينا. وكانت عملية المداولة الحكومية الدولية، لا سيما تبادل الخبرات الوطنية، مفيدة. وأظهرت الهياكل وأساليب العمل التي أنشأها الأونكتاد الثامن إمكانيات كبيرة لتحقيق النتائج المطلوبة. وكانت التجربة المتعلقة بآلية الأفرقة العاملة المخصصة تجربة قيمة على نحو خاص. فقد اتسمت اجتماعات هذه الأفرقة عموما بارتفاع المستوى التقني للاجتماعات وضخامة حجم العمل وعدة استنتاجات توفر التوجيهات للعمل المقبل وتوجد الأساس لمواصلة التحرك في التسلسل الدينامي والتقدمي المتوخى في التزام كرتاخينا.

٨ - وفي الوقت نفسه، كان من شأن العمل الذي قام به الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة، وتقارير الأفرقة العاملة المخصصة، وتقييمات رؤساء الهيئات الفرعية، أن ساعد المجلس في تحديد المجالات التالية التي يحتمل نظاقها التحسين والتغيير:

(أ) نظراً لما يوجد من قيود على موارد الدول الأعضاء وأمانة الأونكتاد، وقيود الجدول الزمني منذ الآن وحتى انعقاد الأونكتاد التاسع، فهناك ضرورة لتبسيط هيكل هيئات المجلس الفرعية وأساليب العمل. وينبغي بصفة خاصة تقليل عدد الهيئات الحكومية الدولية وأن تكون لهذه الهيئات ولايات أكثر تركيزاً وأهداف أكثر واقعية يمكن تحقيقها. وهناك ضرورة أيضاً لتقليل عدد الاجتماعات وللالتزام الدقيق بالخطوط التوجيهية الراهنة بشأن جداول الأعمال والوثائق؛

(ب) ينبغي تجنب الازدواج في غير ضرورة سواء داخل الأونكتاد أو في عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية أو عمل المنظمات الأخرى. وفي الوقت نفسه، هناك مجال للتكامل حيثما تكون القضايا المنظورة في منظمات أخرى موضع بحث من منظور الأونكتاد الخاص به؛

(ج) تواجه بعض البلدان النامية المهتمة، وبخاصة أقل البلدان نمواً، صعوبات في مجال الاشتراك في عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية. وينطبق هذا بصفة خاصة على الاشتراك بخبراء من عواصم البلدان. وجرى الاعتراف أيضاً بأن الاهتمام التي تنفرد بها أقل البلدان نموا ينبغي أن تنعكس بصورة أفضل في الوثائق وفي جداول أعمال الأجهزة الحكومية الدولية للأونكتاد؛

(د) يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لجعل نتائج المداولات الحكومية الدولية أكثر توجها للسياسات وللعمل، بغية الموافقة على التزامات قابلة للتنفيذ كلما أمكن ذلك، طبقاً للفقرة ٥٧ من التزام كرتاخينا.

الدورات العادية

٩ - صادق المؤتمر في دورته الثامنة على تواتر دورات المجلس العادية ومضمونها. وبذلك يتعين التقدم بمقترحات التغيير في هذا الصدد، حسب الاقتضاء، إلى الأونكتاد التاسع. ومن بين المقترحات المطروحة تخفيض مدة اجتماعات المجلس وتضمينها جزءاً رفيع المستوى، بما في ذلك إمكان عقد اجتماع للمجلس على المستوى الوزاري فيما بين المؤتمرات، وهو ما ينبغي أن يوليه المجلس المزيد من النظر على سبيل الإعداد لمقرر يتخذه المؤتمر. ولهذا الغرض، طلب إلى الأمانة بحث الآثار المترتبة على مختلف المقترحات، والتقدم بتقرير عنها إلى المجلس.

١٠ - تنص الفقرة ٦٧ من التزام كرتاخينا على أنه "ينبغي تعزيز وظيفة المجلس فيما يتعلق بالسياسات. وينبغي أن يكون المجلس أكثر نشاطاً في تكييف أعمال المنظمة تبعاً للظروف الاقتصادية المتغيرة على نطاق العالم، وفي استعراض برامج وأولويات العمل، وفي تشجيع زيادة الكفاءة، وفي الاستجابة للتقارير المقدمة من هيئاته الفرعية من أجل إعطاء زخم للأعمال الجارية". وبغية الإسهام في هذه المهمة، ينبغي لبنود جدول الأعمال التي تختار لينظر فيها المجلس أن تركز على نحو يتيح للمجلس توفير التوجيه للسياسات. وينبغي اختيار المواضيع التي تعكس ميزة الأونكتاد النسبية في المجال المؤسسي، كما تسمح بقدر من التكامل مع عمل المنظمات الأخرى. كما ينبغي أن يسترشد اختيار المواضيع أيضا بمقتضيات التزام كرتاخينا وبالحاجة إلى ضمان التعاون مع عمل هيئات المجلس الفرعية. وينبغي استمرار ممارسة دعوة الخبراء.

الدورات التنفيذية

١١ - تظل الدورة التنفيذية للمجلس آلية قيِّمة على الرغم من أنها لم تواكب بشكل كامل التوقعات المرجوة منها. ومن المتفق عليه بوجه عام أنه ينبغي وضع طرائق من أجل الاستفادة المثلى من هذه الآلية. وقد يكون من الضروري مع ذلك إجراء المزيد من التعديلات في ضوء أية مقررات يتخذها الأونكتاد التاسع بشأن تواتر ونطاق دورات المجلس العادية.

١٢ - وفيما يتعلق بطرائق التحسين، كان ثمة اقتراح بعقد نوعين من اجتماعات الدورة التنفيذية، يكون أحدهما سابقاً للدورة يُدعى إليه بصفة رئيسية لمعالجة المسائل الإجرائية/الإدارية/التنظيمية، وينعقد الآخر أيضاً على فترات منتظمة بين الاجتماعات الرسمية للمجلس ليعالج بصفة رئيسية مسائل السياسات. والمرجو من الأمانة أن تقترح، بالتشاور مع الدول الأعضاء، المزيد من التحسينات في وظيفة الدورات التنفيذية والدور المنوط بها، آخذة في الاعتبار وظائف الدورات العادية لمجلس التجارة والتنمية، وأن تتقدم بتقرير عن ذلك إلى دورة المجلس العادية التالية.

اللجان الدائمة

١٣ - لم تتمكن اللجان الدائمة من تنفيذ برامج عملها بالقدر الكافي الذي يسمح بإجراء استعراض متعمق لأدائها في هذه المرحلة. وعلى أية حال فإن التزام كرتاخينا يدعو إلى إجراء هذا الاستعراض فوراً قبل

انعقاد الأونكتاد التاسع. إلا أنه ينبغي في غضون ذلك أن تكون جداول أعمال اللجان الدائمة أكثر تركيزاً وأن تعكس أولويات واضحة.

١٤ - ولهذا الغرض، ينبغي للاجتماعات القادمة للجان الدائمة ألا تنظر في أكثر من موضوعين رئيسيين يمكن أن تبحثهما أفرقة خبراء قبل ذلك حسب الاقتضاء. ويمكن تحقيق المزيد من الفائدة عن طريق اشتراك خبراء في اجتماعات اللجان الدائمة نفسها. وينبغي تحسين تضمين مداخلات الخبراء في الاجتماعات على نحو يسمح، بصفة خاصة، بإجراء حوار متعمق بين الخبراء والوفود.

١٥ - والمجلس يحيط علما بالتوصيات المقترحة من رؤساء اللجان الدائمة في تقييماتهم.

الأفرقة العاملة المخصصة

١٦ - يوافق المجلس على أن الأفرقة العاملة المخصصة الخمسة القائمة عالجت، ولو بدرجات متفاوتة، جميع العناصر الواردة في اختصاصات كل منها وأنه ينبغي إنهاء عملها.

١٧ - وتجدر الإشارة إلى أن المجلس أنشأ بمقرره ٣٣٩ (د-٣٩) بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، فريقاً عاملاً مخصصاً لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح. وقد أحاطا المجلس علماً بأن اختصاصات هذا الفريق العامل المخصص لم توضع حتى الآن، وبأن المشاورات مستمرة في هذا الصدد.

١٨ - فيما يتعلق بالكفاءة في التجارة، إضافة إلى توصية الفريق العامل المخصص المعني بالكفاءة في التجارة، يقرر المجلس إنشاء لجنة تحضيرية لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة. كما يوافق المجلس أيضاً على أن يجتمع في دورة تنفيذية في أقرب فرصة ممكنة تعقب تلك الندوة وأن ينظر في أي عمل من أعمال المتابعة تتبين الحاجة إليه.

١٩ - ويرى المجلس، بغية اتاحة معالجة المواضيع معالجة فنية متعمقة، أنه ينبغي اقتصار عدد الأفرقة العاملة المخصصة الجديدة على ثلاثة أفرقة.

٢٠ - يقرر المجلس إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة مخصصة تركز بالترتيب على المواضيع العامة الثلاثة التالية:

(أ) الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة، والبيئة، والتنمية؛

(ب) الفريق العامل المخصص المعني بدور المشاريع في التنمية؛

(ج) الفريق العامل المخصص المعني بالفرص التجارية في السياق الجديد للتجارة الدولية.

٢١ - يطلب التزام كرتاخينا أن تكون لهذه الأفرقة العاملة ولاية محددة جداً. وتحقيقاً لهذا الهدف، وكيما يتاح أيضاً للأفرقة الجديدة أن تبدأ عملها الموضوعي فور تشكيلها، وافق المجلس على اختصاصات/برامج عمل (انظر المرفق) وقرر أنه سيوافق، في دورة تنفيذية لاحقة، على جداول أعمال الدورة الأولى لتلك الأفرقة. ومن المفهوم أن هذا المقرر أتخذ على أساس أن جوانب السياسة العامة العريضة لبعض القضايا

التي تغطيها الأفرقة العاملة أعلاه، مثل التنمية المستدامة والسياسة التجارية، سيبحثها مجلس التجارة والتنمية.

٢٢ - يوافق المجلس على عقد حلقة دراسية بشأن الترتيبات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. ومن المفهوم أن هذه الحلقة الدراسية ستنظم وفقاً لذات الأساس المالي المستند إليه فيما يخص الأفرقة العاملة المخصصة.

٢٣ - ويقرر المجلس أن يبحث في دورة تنفيذية تنعقد في أقرب فرصة ممكنة طرائق بحث ما يترتب على القضايا الجديدة أو التي تستجد في جدول أعمال التجارة الدولية من آثار بالنسبة للفرص التجارية للبلدان النامية وللبلدان التي في مرحلة انتقال المعنية.

استعراض السياسة العامة للتعاون التقني

٢٤ - كان مطروحاً على المجلس تقرير بشأن "التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا" المعد من السيدة مارغريت أنستي والسيد ليبلانادا دي سيلفا (TD/B/40(2)/l4) بناء على طلب الأمين العام للأونكتاد. والدول الأعضاء تؤكد مجدداً تأييدها القوي للتعاون التقني بوصفه إحدى الوظائف الرئيسية للأونكتاد. ويعرب المجلس عن تقديره للتقرير ويرحب باتجاهه العام وبتأكيده على ضرورة تعزيز التعاون التقني للأونكتاد ضمن وظائف الأونكتاد المشار إليها في الفقرة ٥٠ من التزام كرتاخينا.

٢٥ - ويقرر المجلس عقد دورة تنفيذية استثنائية في أقرب فرصة ممكنة لإكمال استعراضه للتقرير وأنه على ضوء ذلك سيبت في التوصيات الواردة فيه. والمجلس، مع اعترافه بأن المقررات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للأونكتاد تندرج في نطاق مسؤوليات الأمانة، يدعو الأمين العام للأونكتاد أن يبحث - في نطاق الموارد الموجودة - تنفيذ تلك التوصيات الرامية إلى زيادة الشفافية وإلى الكفاءة الإدارية الشاملة. ويطلب أيضاً إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس في دورة تنفيذية عن نتائج هذا البحث وعن الإجراء الذي يمكن اتخاذه فيما بعد.

اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٢٦ - يرى المجلس إدماج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد. ويحيط المجلس علما بأن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية اعتمدت في دورتها العشرين المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ قراراً ارتأت فيه توصية الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تصبح تلك اللجنة لجنة من لجان مجلس التجارة والتنمية تحت اسم "اللجنة المعنية بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية". ودون إخلال بقرار المجلس الاقتصادي

والاجتماعي والجمعية العامة في شأن هذه التوصية، يود المجلس الاستجابة للطلب الموجه إليه في ذلك القرار في أقرب وقت ممكن ويطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يعمل بما يتفق مع ذلك.

القضايا المالية والبرنامجية

٢٧- يوافق المجلس على أن مشاركة الخبراء والمسؤولين المعنيين بصياغة السياسات أمر مفيد بصفة خاصة وينبغي التوسع فيه. إلا أنه يعترف بأن هذه المشاركة من جانب البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً بصفة خاصة، تظل غير كافية. وبغية تيسير مشاركة مجموعة عريضة من البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً، يقرر المجلس أن يدرس إمكانية تمويلها من الميزانية البرنامجية تحت بنود الميزانية المتعلقة بسفر الممثلين، وهو يطلب إلى الأمانة عرض الآثار المالية التي تترتب على هذا الاقتراح في الدورة التالية للمجلس.

٢٨ - وفي ضوء نتائج استعراض منتصف المدة، سوف يستعرض المجلس الأولويات فيما بين البرامج الفرعية في الخطة المتوسطة الأجل. وحدد المجلس، في تنقيح الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ الذي أجري عقب الأونكتاد الثامن، البرامج الفرعية التي ستكون لها أولوية عالية. وستقوم الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها القادمة (الثالثة والعشرين) المقرر عقدها في الفترة ٢٠-٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، باستعراض التنقيحات في الخطة المتوسطة الأجل، وبعدها يبت المجلس فيما يتعين إجراؤه من تغييرات في الأولويات فيما بين البرامج الفرعية نتيجة لذلك.

الجلسة العامة ٨٤٣
٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤

المرفق

اختصاصات الأفرقة العاملة المخصصة

الاختصاصات

١ - الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة

إن مجلس التجارة والتنمية

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ بصيغته المعدلة، وإلى "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة فضلاً عن الفقرة ٣٨ - ٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١ التي تعترف بأنه "ينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، آخذا في اعتباره أهمية الترابط بين التنمية والتجارة الدولية والبيئة، وأن يقوم بدور هام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفقا لولايته في مجال التنمية المستدامة"،

وإذ يشير إلى جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما الفقرة ٢-٢١ التي تطلب إلى الحكومات أن تسعى لجعل سياسات التجارة الدولية والبيئة سياسات متداعمة لصالح التنمية المستدامة من خلال المحافل المتعددة الأطراف بما فيها الغات والأونكتاد،

وإذ يحيط علماً بأن مجلس التجارة والتنمية، في الجزء الأول من دورته الأربعين، ركز دور الأونكتاد على تحليل ومناقشة السياسات، وعلى العمل المفاهيمي، وإيجاد توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن الترابط ما بين السياسات التجارية والبيئية، ونشر المعلومات بين واضعي السياسات، وتوفير التشجيع والمساعدة لبناء القدرات،

يقرر أن ينشئ فريقاً عاملاً مخصصاً معنياً بالتجارة والبيئة والتنمية يبحث، بغية تعزيز التنمية المستدامة، في الروابط بين سياسات التجارة والبيئة والتنمية وما يتعلق بها من سياسات، مع إيلاء اهتمام خاص إلى المشاكل والظروف الخاصة للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً فيما بينها، وتكون له الاختصاصات التالية:

١ - بحث آثار السياسات البيئية، ومعايير ونظم الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية، لا سيما في البلدان النامية وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً فيما بينها، والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، آخذا في الاعتبار الآثار المالية والتكنولوجية.

٢ - تحديد وتحليل أدوات السياسات البيئية الناشئة التجارية الأثر، مع مراعاة الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل ضمان الشفافية والاتساق في جعل السياسات البيئية والتجارية سياسات متداعمة.

٣ - استكشاف الفرص السوقية وآثارها بالنسبة للمصدرين مما يمكن أن ينجم عن الطلب على المنتجات "المواتية للبيئة"، آخذا في الاعتبار المنافع والتكاليف المقترنة بتقليل الآثار البيئية السلبية على عمليات الانتاج والاستهلاك. ويبدأ عمل الفريق العامل بالنظر في سبل ووسائل تعريف المنتجات المواتية للبيئة وإصدار الشهادات لها.

٤ - دراسة مخططات وضع العلامات الايكولوجية وإصدار الشهادات البيئية، والإمكانات المتاحة للتعاون الدولي في هذا الميدان، آخذا في اعتباره المصالح التجارية والمصالح الإنمائية المستدامة للبلدان المنتجة، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويبدأ عمل الفريق العامل بالتركيز على:

(أ) تحليل مقارن للمخططات الراهنة والمزمعة بغية مناقشة مفاهيم من مثل الاعتراف المتبادل بالعلامات الايكولوجية والمكافئات فيما بين الأهداف والمعايير البيئية؛

(ب) بحث إمكانات مراعاة مصالح البلدان النامية في صياغة معايير العلامات الايكولوجية.

٥ - ينبغي للفريق العامل أن يحدد للبحث المجالات التي يتعين فيها تعزيز التعاون التقني.

٦ - ينبغي تنسيق عمل الفريق العامل مع عمل غيره من اللجان والأفرقة العاملة بما في ذلك اللجنة الدائمة المعنية بالسلع الأساسية.

٧ - يجوز للفريق العامل أن يوصي المجلس بأن ينظر في إنشاء أفرقة خبراء.

٨ - ينبغي أن يكون عمل الفريق العامل مكملاً لعمل الهيئات الدولية الأخرى، مع مراعاة ضمان عدم حدوث ازدواج. وينبغي للفريق العامل التماس سبل ووسائل تعزيز الترابط فيما بين الأونكتاد وغيره من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية العاملة في هذا الميدان، آخذا في اعتباره المقررات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في اجتماعها الثاني.

٩ - ينجز الفريق العامل عمله قبل الدورة التاسعة للمؤتمر. ويجوز له أن يقدم تقارير مرحلية ويرفع تقريره النهائي عن نتائج عمله إلى مجلس التجارة والتنمية.

١٠ - يقوم الفريق بتخطيط الجدول الزمني لعمله وفقاً للممارسة المتبعة، مراعياً في ذلك عبء العمل والحاجة إلى إنجازه قبل الدورة التاسعة للمؤتمر.

الاختصاصات

٢ - الفريق العامل المخصص المعني بدور المؤسسات في التنمية

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ بصيغته المعدلة، وبوثيقة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

في دورته الثامنة، يقرر مجلس التجارة والتنمية، وقد أجرى استعراض وتقييم منتصف المدة لبرامج عمل الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد، اللذين دعا إليهما الأونكتاد الثامن، أن ينشئ فريقاً عاملاً مخصصاً معنياً بدور المؤسسات في التنمية، تكون له الاختصاصات التالية:

١ - ينبغي للفريق العامل تحليل العلاقة بين تنمية قدرة مؤسساتية محلية، لا سيما بصدد تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبين العملية الإنمائية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة أقل البلدان نمواً.

٢ - ينبغي للمواضيع المختارة للتحليل أن تشمل:

(أ) دور الدولة في إيجاد بيئة تمكن من تعزيز روح المبادرة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فيما يتعلق بالمواضيع التالية:

'١' الإطار التنظيمي وهياكل الحوافز؛

'٢' تنمية الموارد البشرية؛

'٣' بناء المؤسسات والدعم المؤسسي؛

'٤' القطاع غير الرسمي وإدماجه في الاقتصاد الرسمي؛

(ب) الروابط بين تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأسواق رأس المال والأنظمة المصرفية:

'١' توليد المدخرات المحلية؛

'٢' الوصول إلى أسواق رأس المال وغيرها من مصادر التمويل؛

(ج) تنمية الصادرات ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع إيلاء المراعاة الواجبة للميزات الممكنة الناشئة عن عملية العولمة؛

(د) تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون التقني دعماً لتنمية السياسات التي تعزز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣ - ينبغي لعمل الفريق العامل أن يجري في تتابع متدرج وفقاً للفقرات من ٤٩ إلى ٦٠ من التزام كرتاخينا. وتمشيا مع ما هو منصوص عليه في التزام كرتاخينا، لا سيما في الفقرتين ١٨ و٤٧، ينبغي أن يستلهم الفريق العامل الحاجة إلى تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن مبادئ واستراتيجيات تدابير السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تعزيز الآفاق الإنمائية للدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية.

وينبغي للفريق أن يوفر محفلاً لتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء من أجل تمكينها من أجل استلهام الدروس المناسبة لصياغة وتنفيذ السياسات على المستويين الوطني والدولي ومن أجل التعاون الاقتصادي الدولي.

٤ - ينبغي تنسيق عمل الفريق العامل مع عمل غيره من اللجان والأفرقة العاملة.

٥ - ينبغي أن يكون عمل الفريق العامل مكملاً عمل الهيئات الدولية الأخرى مع مراعاة ضمان عدم حدوث ازدواج.

٦ - يجوز للفريق العامل أن يوصي مجلس التجارة والتنمية بأن ينظر في إنشاء أفرقة خبراء.

٧ - يجوز للفريق العامل أن يتقدم بتقارير مرحلية ويرفع تقريره النهائي عن نتائج عمله إلى مجلس التجارة والتنمية.

الاختصاصات

٣ - الفريق العامل المخصص المعني بالفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ بصيغته المعدلة، ووثيقة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، فإن مجلس التجارة والتنمية، وقد أجرى استعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج جهاز الأونكتاد الحكومي الدولي اللذين دعا إليهما الأونكتاد الثامن، يقرر أن ينشئ فريقاً عاملاً مخصصاً معنياً بالفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد، تكون له الاختصاصات التالية:

١ - تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، في قطاعات وأسواق معينة، بغية تعزيز قدرة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية المعنية على الاستفادة الكاملة من تلك الفرص.

٢ - تعزيز فهم الآثار المترتبة على القواعد الجديدة الناجمة عن اتفاقات جولة أوروغواي ومتابعتها، وتحديد مجالات وكيفية إمكان مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية المعنية، على:

(أ) الاستفادة من الفقرات الخاصة في الوثيقة الختامية التي تنص على المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية؛ و

(ب) تنفيذ الالتزامات المتعهد بها والانتفاع منه.

٣ - تحليل طرائق إنفاذ المقرر المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً على النحو الوارد في الوثيقة الختامية.

٤ - تحديد المجالات التي يتعين فيها تعزيز التعاون التقني.

٥ - يخضع اضطلاع الفريق العامل بولايته لتوجيه مجلس التجارة والتنمية ويأخذ في اعتباره على وجه الخصوص ما أجراه المجلس من تحليل وتقييم متعمقين لنتائج جولة أوروغواي.

٦ - ينبغي أن يكون عمل الفريق العامل مكملاً لعمل غيره من الهيئات الدولية مع مراعاة ضمان عدم حدوث ازدواج.

٧ - يجوز للفريق العامل أن يتقدم بتقارير مرحلية ويرفع تقريره النهائي عن نتائج عمله إلى مجلس التجارة والتنمية.

باء - إجراءات أخرى

١ - إنشاء لجنة تحضيرية تعنى بندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة.

٥ - أحاط مجلس التجارة والتنمية علما، في جلسته العامة ٨٤٣ (الختامية) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ بتقرير الفريق العامل المخصص للكفاءة في التجارة عن دورته الثالثة (عمم في الوثيقة TD/B/40(2)/L.5)[٣] وعملا بالتوصية التي يتضمنها هذا التقرير وافق على إنشاء لجنة تحضيرية تعنى بندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، التي ستجتمع في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ مع إمكانية العودة إلى الانعقاد، إن اقتضى الأمر، لمدة أسبوع في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ووافق المجلس كذلك على أن يكون مكتب الفريق العامل المخصص هو مكتب اللجنة التحضيرية.

٦ - ووافق المجلس كذلك على أن يكون باب الاشتراك في الندوة مفتوحا أمام كافة الدول الأعضاء في الأونكتاد وكافة المراقبين الذين يهمهم الأمر وفقا للممارسة المتبعة.

٢ - اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح

٧ - قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ٨٤٣ (الختامية) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، تفويض السيد غوندوز أكتان (تركيا) بصفته رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس، بمواصلة مشاوراته حول هذا الموضوع. وقرر المجلس، علاوة على ذلك، إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس على النحو التالي: "قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح".

بيان

٨ - أعرب المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (اليونان) عن أسف هذا الاتحاد لعدم التوصل مرة أخرى، برغم ما بذله السيد أكتان من جهود لا تعرف الكلل، إلى توافق في الآراء حول هذه القضية أثناء الدورة الراهنة للمجلس. والاتحاد الأوروبي يفهم أن إنشاء أي فريق لا بد وأن يستند إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في الأونكتاد. وأخيرا قال إن الاتحاد الأوروبي يخشى من أن يكون لاستمرار ممارسة كهذه، تواصلت الآن لمدة تقارب السنتين، وقع سلبي على الأونكتاد.

٣ - مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات

٩ - وافق مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ٨٤٣ (الختامية) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ وبالنظر إلى تواصل المشاورات التي يجريها الرئيس، على أن تدرج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة التنفيذية المقبلة للمجلس.

ثالثا - موجز للمداولات

استعراض وتقييم برامج العمل (منتصف المدة)
(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٠ - كانت الوثائق التالية معروضة على المجلس لنظره في هذا البند:

"موجز مقدم من الموظف المسؤول عن الأونكتاد لعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة" (TD/B/40(2)/L.7)

"التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا" - تقرير من إعداد السيدة مارغريت ج. أنستي بمساعدة السيد ليلاناندا دي سيلفا، الخبيرين الاستشاريين المستقلين، مقدم الى مجلس التجارة والتنمية (عمم على المجلس طي مذكرة من الأمين العام للأونكتاد بعنوان "استعراض سياسات التعاون التقني" (TD/B/40(2)/14).

١١ - وذكّر الموظف المسؤول عن الأونكتاد، لدى عرض موجزه لعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة (TD/B/40(2)/L.7)، بأن المهام الأساسية للفريق العامل قد اشتملت على ما يلي: '١' استعراض لبرامج عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية، بما في ذلك تقييم للاصلاحات المؤسسية الوارد ذكرها في الجزء الثالث من التزام كرتاخينا واستعراض لهيكل الجهاز الحكومي الدولي؛ واستعراض للسياسات التي تتبع في برامج التعاون التقني للأونكتاد، على أساس التقرير المقدم من السيدة مارغريت أنستي. وكان

هدف العمل هو تحقيق تكامل مختلف مجالات عمل الأونكتاد بمزيد من الفعالية وتمهيد السبيل لتعديل الأولويات فيما بين البرامج الفرعية والأنشطة في إطار الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

١٢ - وركّز الموظف المسؤول الانتباه على النقاط الرئيسية التي جرى التأكيد عليها في الوثيقة TD/B/40(2)/L.7 فقال إن الهياكل وأساليب العمل التي أنشأها الأونكتاد الثامن قد حققت التوقعات الى حد كبير. وكان تبادل الخبرات الوطنية وآلية الأفرقة العاملة المخصصة قيّمين بصفة خاصة. وفي الوقت ذاته، تم تحديد المجالات التالية باعتبارها تتيح الفرصة للتحسين والتغيير:

(أ) بدا أن هناك ضرورة لتبسيط هيكل هيئات المجلس الفرعية وأساليب العمل. ورئي بصفة خاصة أنه ينبغي تقليل عدد الهيئات الحكومية الدولية وأنه يجب أن تكون لهذه الهيئات ولايات أكثر تركيزا وأن تسند إليها أهداف أكثر واقعية وامكانية للتحقيق. وهناك أيضا ضرورة لتقليل عدد الاجتماعات وكذلك لجداول أعمال أسهل قيادا ولتقليل عدد الوثائق؛

(ب) ويجب اتخاذ الحيطة لتفادي الازدواج، سواء داخل الأونكتاد أو على صعيد عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية وعمل المنظمات الأخرى. وفي الوقت نفسه، جرى التسليم بأنه يوجد مجال للازدواج/التكامل المثمرين؛

(ج) وتتعلق مشكلة أخرى تتطلب الاهتمام بالصعوبات التي يلاقيها بعض البلدان النامية ذات الشأن، ولا سيما أقل البلدان نموا، في المشاركة في عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية؛

(د) ويجب ايلاء مزيد من الاهتمام للدعوة التي ينطوي عليها التزام كرتاخينا الى جعل نتائج المداولات الحكومية الدولية أكثر توجها للسياسات والعمل، وذلك بغية الموافقة على الالتزامات القابلة للتنفيذ كلما أمكن ذلك.

١٣ - وفي أثناء المداولات بشأن مجلس التجارة والتنمية، ناقش الفريق العامل موضوع تواتر اجتماعات المجلس ومدتها ومضمونها (انظر TD/B/40(2)/L.7، الفقرة ٨). وفي هذا الصدد، اتُفق عموما على أنه يجب أن تكون بنود جدول الأعمال المختارة لينظر فيها المجلس متّسمة بقدر أكبر من شدة التركيز (TD/B/40/(2)/L.7، الفقرات ٩-١١).

١٤ - وفيما يتعلق بالدورات التنفيذية للمجلس، كان الاعتقاد عموما أن الدورة التنفيذية تظل آلية قيمة حتى ولو لم تواكب بشكل كامل التوقعات المرجوة منها. واتُفق عموما على أن بالامكان وضع طرائق تحقق الاستفادة المثلى من هذه الآلية (TD/B/40 (2)/L.7، الفقرتان ١٢-١٣).

١٥ - وبشأن اللجان الدائمة، رأى الفريق العامل أن هذه اللجان لم تتمكّن من تنفيذ ما يكفي من برامج عملها بحيث يسمح باجراء استعراض متعمق لادائها في هذه المرحلة. وعلى أية حال، فإن التزام كرتاخينا يدعو الى إجراء هذا الاستعراض قبل الأونكتاد التاسع مباشرة. ولكن، في غضون ذلك، اقتُرح أن تكون جداول أعمال اللجان الدائمة أشد تركيزا وان تعكس أولويات واضحة (انظر أيضا TD/B/40 (2)/L.7، الفقرتين ١٥-١٦).

١٦ - وكانت الأفرقة العاملة المخصصة هي التي خصص لها الفريق العامل غير الرسمي، دون شك، أشد الاهتمام. واتـُفق عموما على أن الأفرقة العاملة المخصصة الخمسة القائمة قد عالجت، ولو بدرجات متباينة، جميع العناصر الواردة في اختصاصاتها وأنه يتعين انهاء عملها.

١٧ - وفيما يتعلق بانشاء أفرقة عاملة مخصصة، ذكـّر موظف الأونكتاد المسؤول بأن مجلس التجارة والتنمية أنشأ بمقرره ٣٩٩ (د-٣٩) المؤرخ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، فريقا عاملا مخصصا لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح. ولم تتكلل بالنجاح جهود وضع اختصاصات هذا الفريق. وإذا استمر هذا الوضع سائدا في استعـــراض منتصف المـــدة الحالي، سيكون البديل، في ضوء الفقرة ٩٩ من التزام كرتاخينا، هو وضع قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح وآثار ذلك على النمو الاقتصادي والتنمية في العالم على جدول أعمال إحدى دورات المجلس.

١٨ - وبوجه عام، كان من رأي الدول الأعضاء أن عدد الأفرقة العاملة المخصصة ينبغي أن يكون محدودا قدر الإمكان لمعالجة المواضيع بشكل متعمق وينم عن الخبرة. لذلك، أوصي بأن ينظر المجلس في إنشاء ما لا يزيد على ثلاثة أفرقة أخرى. وكشفت المناقشات التي جرت في الفريق العامل عن وجود قدر كبير من التأييد لإنشاء ثلاثة أفرقة عاملة مخصصة جديدة تركز على التوالي على مواضيع مشمولة بالمواضيع الواسعة الثلاثة التالية: البيئة والتجارة والتنمية؛ المؤسسة كأداة للتنمية؛ والفرص التجارية في السياق الجديد للتجارة الدولية. (انظر اقتراحات الموظف المسؤول عن الأونكتاد الواردة في الوثيقة TD/B/40(2)/L.7، المرفق الأول).

١٩ - كما أُعرب عن التأييد لعقد حلقة دراسية عن الترتيبات الاقتصادية الاقليمية وصلتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٠ - وفيما يتعلق بالكفاءة في التجارة، ذكـّر بأن الفريق العامل المخصص المعني بالكفاءة في التجارة أوصى المجلس بأن يـُنشئ في الدورة المستأنفة، لجنة تحضيرية لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة. وقال إنه ربما يود المجلس أيضا أن ينظر في عقد دورة تنفيذية فور انتهاء هذه الندوة ليقرر أعمال المتابعة الحكومية الدولية للعمل في هذا الميدان.

٢١ - وناقش الفريق العامل غير الرسمي أيضا موضوع دمج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد، واستعراض السياسة العامة للتعاون التقني، والقضايا المالية والبرنامجية. وقد بحثت هذه المواضيع بتوسع في الفقرات ٢٤ و٢٥ و٢٦ من الوثيقة TD/B/40(2)/L.7.

٢٢ - وفي الختام قال الموظف المسؤول إن استعراض منتصف المدة يعتبر بشكل قابل للجدل أهم مهمة لمجلس التجارة والتنمية خلال تلك الفترة الفاصلة بين مؤتمرين، انه بادئ ذي بدء ممارسة في التقييم، ونظرة الى الوراء لتقدير الشوط الذي قطعه الجهاز الحكومي الدولي في تنفيذ الأهداف والتوقعات المجسدة في التزام كرتاخينا والدروس - الايجابية والسلبية - التي يمكن أخذها من التجربة حتى الآن. ولكنه كان، بشكل أهم، ممارسة في التغيير والتكييف المؤسسي المبدع ومجهودا تطلعيا لتصميم ووضع الهياكل الحكومية الدولية وبرامج العمل التي تتيح للأونكتاد أن يتماشى مع العالم المتغير وأن يسير قدما في الدرب المتوخى

في كرتاخينا. والمهمة ليست سهلة، وسيتعين على المجلس دون شك في الأيام الثلاثة القادمة أن يواجه بعض الخيارات المعقدة وأن يبحث باجتهاد عن تسويات مقبولة. لكن البشائر جيدة. وقال إنه إذ تشرّف برئاسة الفريق العامل غير الرسمي فإنه يعتقد بأن عمل الفريق غير الرسمي كان في حد ذاته نموذجا لنوع التفاعل الحكومي الدولي المتوخى في كرتاخينا وهو: حوار صريح ولكنه بناء، مجهود عملي لتحديد القضايا والعثور على حلول، ممارسة جماعية في بناء توافق الآراء المبني على ادراك المصالح المشتركة الأساسية الى جانب الاعتراف بوجود اختلافات هامة ولكنها قابلة للتسوية. وهكذا، تحققت بداية طيبة بشأن استعراض منتصف المدة. ومتى اتخذ المجلس قرارا بشأن الجهاز الحكومي الدولي الذي سيُنشأ الى حين انعقاد المؤتمر القادم، لن تتوقف المسألة هنا بالطبع. فإن مهمة انشاء الجهاز الجديد وتشغيله ستنطوي دون شك على خيارات معقدة وعلى بحث عن تسويات مقبولة. ولكنه، يعتقد في هذا المجال أيضا بأن البشائر جيدة على السواء.

٢٣ - وأعربت السيدة مارغريت أنستي، لدى عرض تقرير الخبيرين الاستشاريين المعنون "التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا" TD/B/40(2)/14، عن شكرها لما تلقاه الخبيران الاستشاريان من تعاون من جانب ممثلي الحكومات وموظفي الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وغيرهما من المنظمات الدولية. وقالت إن هذا التعاون قد سهّل إكمال التقرير في الوقت القصير جدا ومع الموارد المحدودة المتاحة.

٢٤ - وقالت إنه لم يكن على الخبيرين الاستشاريين أن يباشرا عملهما من فراغ، نظرا الى أن الأونكتاد الثامن كان قد وضع توجيهات واضحة للسياسة العامة بشأن الدور المركزي والوظائف الرئيسية لبرنامج التعاون التقني الخاص بالأونكتاد بما يفيد وجوب تقويته وتوسيعه وادراجه في جميع مجالات عمل الأونكتاد ذات الصلة بالموضوع. وكان الهدف هو تحقيق تعاون بين السياسة العامة والوظائف البحثية من جهة والأنشطة التنفيذية والتقنية من جهة أخرى. لذلك، لم تكن مهمة الخبيرين الاستشاريين هي اقتراح سياسات جديدة بل كانت تقديم اقتراحات بشأن كيفية امكان وضع توجيهات كرتاخينا الخاصة بالسياسة العامة موضع التطبيق.

٢٥ - وتعذر إجراء تقييم كامل لنتائج التعاون التقني للأونكتاد وتأثيره نظرا الى القيود من حيث الوقت والمال التي حالت دون إجراء زيارات ميدانية. ومع ذلك، أجري استعراض شامل للتجربة الماضية على أساس الآراء التي تم الحصول عليها من حكومات البلدان المانحة والمستفيدة، والممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وموظفي الأمانة، وغيرهم من الأفراد. وعلى العموم، حظي التعاون التقني للأونكتاد باستعراضات مؤيدة من جميع الجهات. ويحتوي التقرير بعض التعليقات الانتقادية ولكن هذه التعليقات بناءة بطبيعتها وموضوعة كأساس لاقتراحات الخبيرين الاستشاريين بشأن التحسينات المقبلة.

٢٦ - وقد تضمّنت الوعود الأساسية الواردة في التقرير التقيد بأحكام التزام كرتاخينا بشأن التعاون التقني، والحاجة الى سياسة مترابطة للتعاون التقني، ونهجا حساسا وعمليا لمعالجة مسائل الادارة والجوانب المؤسسية (الداخلية والخارجية على السواء) لا ينطوي على عمليات هامة لاعادة التنظيم الداخلي (القيادة والمواقف كانت أهم العناصر)، وضرورة إبقاء التكاليف منخفضة وتجنب تكاليف إضافية في الميزانية العادية. وبالنظر الى التكاليف، كان الخبيران الاستشاريان عالمين، بدقة، بالقيود على الموارد، ولذلك أبقيا المتطلبات متواضعة قدر الامكان. وكان التركيز في التقرير على تحسين استخدام الموارد الموجودة وعلى البحث عن مصادر جديدة، ابتكارية للتمويل.

٢٧ - وقالت السيدة انستي إنه بينما وردت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية في الفرع السابع، فإن التوصيات واردة في مواضع متفرقة من التقرير. وقد حـُدِّدت التوصيات بأنها من النوع الجريء. وأكدت المتكلمة أن معظم التوصيات يمكن تنفيذها حالا. حيث أنها لا تنطوي على تغيير في السياسة العامة يتطلب قرارا حكوميا دوليا.

٢٨ - وقالت السيدة انستي ملخصة الاتجاه الرئيسي للتوصيات إنه ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تضع سياسة متماسكة للتعاون التقني ضمن إطار السياسة العامة الذي اعطته فعلا الدول الأعضاء. والانتقاء أمر أساسي لأسباب تتعلق بالمالية والتأثير، وفي هذا الضوء، اقترح التقرير أن تؤخذ المبادئ التالية في الاعتبار:

(أ) الميزة النسبية؛

(ب) التكامل؛

(ج) التدخلات الاستراتيجية والحفازة؛

(د) المميزة؛

(هـ) التركيز على الفقراء وعلى أقل البلدان نموا.

وينبغي أن يجري مزيد من التأكيد على تقديم المشورة بشأن السياسة العامة. وفي هذا الصدد، كان هناك اقتراح بخصوص قدرة "على إطفاء النار" متعددة التخصصات، باستخدام الموارد الموجودة. لكن هذا ينبغي أن لا يعني التخلي عن المساعدة في مجال التحسينات الاجرائية والتنفيذية وهي مجالات قدم فيها الأونكتاد مساهمات كبيرة جدا الى البلدان النامية في السنوات الأخيرة.

٢٩ - وقالت فيما يتعلق بالجوانب الادارية والمؤسسية إن الاقتراحات المتعلقة بالطرائق والأساليب الابتكارية والفعالة من حيث التكلفة ليست شاملة. وقبل كل شيء، ثمة حاجة الى تعزيز صفات كالقدرة المبدعة وروح التعاون في الداخل، والى اعتماد نهج تجريبي، رائد، والتعلم بالتقييم وبالتجربة. وينبغي عدم محاولة عمل كل شيء حالا بل يجب القيام ببداية. ففي مجال التدريب، مثلا، يجب استحداث نواة حالا لضمان اتباع نهج أكثر تنظيما إزاء التدريب، على غرار برنامج التدريب التجاري TRAINEX ويمكن أن يكون معهد التنمية التجارية المقترح هدفا أطول أجلا.

٣٠ - وفيما يخص مسألة التنظيم الداخلي، أوصى التقرير بالقيام بتقوية متواضعة لوحدة سياسة وتنسيق التعاون التقني لتشجيع حدوث تماسك أكبر دون الانتقاص من مزايا الادارة اللامركزية. وثمة أيضا اقتراح بخصوص لجنة تعاون تقني داخلية صغيرة.

٣١ - وقالت السيدة انستي إنه على الجبهة الخارجية، يتسم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بأهمية كبيرة بالنسبة الى الحوار المتعلق بالسياسة العامة والى تعبئة الموارد، ورحـَّبت بالتطورات المشجعة التي حدثت في هذا المجال في الآونة الأخيرة. وأعربت أيضا عن سرورها لمعرفة أن المحادثات قد بدأت فعلا مع

المدير التنفيذي المعين لمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات بشأن تحسين آليات التنسيق. وفيما يتعلق بانشاء المنظمة العالمية للتجارة، قالت إن الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة الى الأونكتاد ضخمة وتتجاوز حدود التعاون التقني. ومع ذلك، وكما جاء في التقرير، فقد رأى الخبيران الاستشاريان أن هذا التطور يتطلب دورا أكبر، لا دورا أضعف، للأونكتاد في ميدان التعاون التقني. وبوجه خاص، سيقتضي الأمر تعديل وتعزيز التعاون التقني للأونكتاد بغية الاستجابة للطلبات الجديدة في المجالات التالية: التعريف والتحليل المفاهيمي؛ بناء توافق الآراء التقني؛ ومساعدة البلدان في مهمة تعديل سياساتها الداخلية والخارجية لجعلها تتفق مع القواعد التجارية المتعددة الأطراف الجديدة. وكررت الاعراب عن الأمل بأن الحكومات، في مواصلتها تحديد دور المنظمة العالمية للتجارة ووظائفها، ستتجنب الازدواج وستسعى بالأحرى الى تنمية أوجه التكامل الواضحة بين المنظمتين، لا سيما في مجال التعاون التقني. وأخيراً، على المستوى الحكومي الدولي، لا بد من إنعام النظر بقدر أكبر في أنشطة التعاون التقني واجراء استعراضات أكثر تكرارا للسياسة العامة.

٣٢ - وقالت بشأن مسألة تعبئة الموارد واستخدامها إن التأكيد جرى على التبرعات، نظرا الى فلسفة التقرير الأساسية المتمثلة في الحد من التكاليف. ويمكن أن تكون هذه التبرعات متواضعة في البداية، لكن ثمة حاجة حقيقية الى مزيد من القدرة على التنبوء والمرونة. وفي هذا الضوء، اقترح التقرير إنشاء صندوق استئماني عام يمكن أن يبدأ على أساس عملي، تجريبي، شاملا الاعتمادات المخصصة والاعتمادات غير المخصصة على السواء. وتضمنت الاقتراحات المتعلقة بمصادر التمويل غير التقليدية ترتيبات بخصوص استرداد التكاليف، والتمويل الذاتي، وخفض التكاليف التنظيمية والادارية. واقترحت دراسة جدوى من أجل شركة للاستشارة ذات تمويل ذاتي لتسويق خدمات الأونكتاد في ميادين معينة. وأكد التقرير أيضا على أهمية توفير أشكال عينية وفكرية للمساعدة.

٣٣- ويبقى هناك واقعان لا جدال فيهما إذا قصدت الحكومات إعطاء مفعول لأحكام التزام كرتاخينا. الأول هو وجوب قيام مزيد من التنسيق المالي بين استخدام أموال الميزانية العادية والأموال الخارجة عن الميزانية إذا أريد استخدام الموارد الموجودة أمثل استخدام وإذا أريد تحقيق التنسيق المفاهيمي المنشود بين تحليل السياسة العامة والتعاون التقني. ثانيا، سيتعين على المدى الطويل العثور على مزيد من الأموال، من أي مصدر، إذا أريد توسيع التعاون التقني للأونكتاد.

٣٤ - وفي الختام صرّحت السيدة انستي أن الخبيرين الاستشاريين استهدفا تقديم اقتراحات عملية، واقعية، يمكن مباشرة تنفيذها فورا على أساس تدريجي. وقالت إن من الأساسي ألا تُفقد القوة الدافعة الحالية ومن الضروري أن يبدأ العمل فورا. وبخصوص التوصيات الواردة في الفقرات ١١٥-١٤٠ قالت إنه يمكن للأمانة أن تتخذ اجراءات بشأن جميع التوصيات ما عدا ما جاء منها في الفقرات ١٣٠ و١٣٢ (الفقرة الفرعية ج) و١٣٦ و١٣٨ التي تتطلب قرارات سابقة من المجلس. لذلك، فإنها تتطلع الى التنفيذ الفوري لبعض التوصيات، على الأقل، تعزيزا لفعالية التعاون التقني للأونكتاد وصلته بالموضوع وفوائده لجميع الدول الأعضاء.

٣٥ - وقال الرئيس إنه يتضح من تقرير الموظف المسؤول ومحتويات الوثيقة TD/B/40(2)/L.7 أن تقدماً كبيراً قد أُحرز وأن هناك توافقاً في الآراء بدأ يتبلور على نطاق واسع بشأن معظم القضايا وهو يحتاج الآن إلى لمسة نهائية ليأخذ صورة مقرر يصدر عن المجلس بشأن جمّاع جوانب آلية الأونكتاد الحكومية

الدولية. ولذا فهو يحث الوفود على أن تنتهي بأسرع ما يمكن من المناقشات العامة والمداولات الواسعة التنوع، وأن تركز انتباهها على صيغة الاتفاق الذي يمكن أن يعتمده المجلس في صورة توصيات ومقررات، استجابة للفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا. واستلفت أيضا الانتباه إلى عمليات التقييم التي قدمها من كلفوا برئاسة اللجان الدائمة والأفرقة العاملة المخصصة استجابة لطلبه، والتي عممت على الوفود في صورة مذكرة.

٣٦ - وشكر الرئيس السيدة مارغريت أنستي على كلمتها الوافية الشافية. وأعرب، باسم جميع أعضاء المجلس، عن تقديره لها ولزميلها السيد ليلانادا دي سيلفا على التقرير الممتاز الذي أعداه عن برنامج الأونكتاد للتعاون التقني. ويعتبر التعاون التقني الجانب العملي لنشاط الأونكتاد الذي يفيد البلدان النامية مباشرة. ويصور التقرير بوضوح بعض نتائج ومنافع النشاط الذي يقوم به الأونكتاد في مجال التعاون التقني ويقدم اقتراحات وتوصيات لتعزيز ذلك التعاون. ومن هنا، فهو يشكل جزءاً هاماً من أجزاء استعراض منتصف المدة الجاري لبرامج العمل. وأعرب أيضاً عن تقديره للبلدان والمنظمات التي قدمت، ومنها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الدعم لجهود البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجالي التجارة والتنمية، من خلال الخدمات التقنية والخبرة التي يوفرها الأونكتاد. فإن دعمها لهذا العمل يشهد بجدواه وفعاليته.

٣٧ - ويرى الرئيس أن تقرير الخبيرين الاستشاريين يستحق أكبر قدر من العناية من جانب المجلس. فهناك عدد من التوصيات يعالج، كما أوضحت السيدة انستي، قضايا يمكن للأمانة ذاتها أن تتصرف فيها، على ضوء ما يسفر عنه الاستعراض الجاري. وهناك توصيات أخرى موجهة إلى الدول الأعضاء ربما تحتاج إلى مزيد من التفكير قبل البت في كيفية العمل بها. وحث الوفود على أن تتقدم بأفكارها بصدد هذا الموضوع خلال هذه الدورة بقدر المستطاع.

٣٨ - وتحدث ممثل فنلندا، بوصفه رئيساً للفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة، فقال إن الفريق العامل قد أنجز المهام التي أسندت إليه في مجال ولايته. وقد انطوت المناقشات، التي كانت صريحة وبناءة وعملية، على قيمة كبيرة في حد ذاتها، وأثراها مشاركة الخبراء الذين اشتركوا في المداولة. ويعتبر المرفق الأول بالتقرير النهائي للفريق العامل (TD/B/40(2)/21) ثبتاً هاماً للعيوب التي يتعين تلافيها عند صياغة برامج الخصخصة. ووجه العناية أيضاً إلى الفقرة ١٧ من الوثيقة الرئيسية التي تبسط توصيات الفريق العامل ليوالي الأونكتاد وسائر المنظمات العمل بشأنها. وفي معرض الاشارة إلى الشكل الذي قد يأخذه العمل المقبل في مجال الخصخصة، قال إنه يقر بضرورة تجميع المواضيع معاً إزاء ضيق الموارد. إلا أنه حذر من خطر الافراط في تركيز العناصر المختلفة. وفي ضوء هذا حث على حذف الفقرة ٢ من القضايا التي يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل المخصص المعني بالمؤسسات كأداة للتنمية، المقترح. (الوثيقة TD/B/40(2)/L.7، المرفق الأول).

٣٩ - وتحدث ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي فهنأ الخبيرين الاستشاريين، السيدة مارغريت أنستي والسيد ليلانادا دي سيلفا على استعراضهما وتقييمهما العميقين والمتوازنين لعمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني. ولما كان برنامج الأمم المتحدة الانمائي شريكا للأونكتاد في كثير من أنشطة التعاون التقني، فإن لهذه الدراسة أهمية وقيمة كبيرتين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي نفسه. ولاحظ بارتياح أن معظم البرامج التي شارك برنامج الأمم المتحدة الانمائي فيها حظيت بتأييد كبير من الحكومات المشاركة. ولكنه

لاحظ أيضاً دعوة الخبيرين الاستشاريين إلى زيادة المساهمة في تنمية الموارد البشرية وإلى الأخذ بنهج تجزيئي في تلبية مختلف حاجات وطلبات البلدان النامية.

٤٠ - وقد سرّ برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يتوخى التقرير نهجاً تطلعياً. فقد قام بتحليل البيئة الخارجية المتغيرة التي سوف تعمل برامج التعاون التقني فيها في المستقبل - ذلك التغيير الذي أحدثته التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والاتصالات والاصلاح الاقتصادي. فنحن بصدد عالم انهار فيه التقسيم القديم شرق - غرب، وحدث فيه تحول في تقسيم الشمال والجنوب. وقد يحل محل ذلك تقسيم جديد للعالم ينقل خطوط التصدع التي كانت بين البلدان إلى داخل هذه البلدان. على أنه لا ينبغي نسيان أن هناك أكثر من مليار شخص مستبعدون من المجرى الاقتصادي العام، في تلابيب الفقر. فبالنسبة لهؤلاء، لم يتغير العالم البتة.

٤١ - وقد انخرط أيضا برنانج الأمم المتحدة الانمائي، وهو يواجه التغير وضرورة التغيير، في عملية تفكير وإعادة تعريف للأمور. فبدأ المدير في حوار حول السياسة العامة مع أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والوكالات في منظومة الأمم المتحدة ومع الموظفين أنفسهم حول الاتجاهات والأهداف المقبلة للبرنامج. وعملية الحوار هذه مستمرة، وسوف تتخذ الخطوة التالية في غضون عشرة أيام في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٤٢ - على أن هناك في هذه العملية عناصر هامة بدأت تلوح بوضوح. ففي المحل الأول، تبلور توافق باد في الآراء على وجوب قيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتركيز طاقاته وموارده على عدد محدود من مجالات البرنامج الحساسة. ففي فترة الركود وتردي الموارد هذه التي يزداد فيها الشك في جدوى المعونة الانمائية وفعاليتها وتأثيرها، لا بد من أن يعاد تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجال التعاون التقني وداخل منظومة الأمم المتحدة. ولئن لم يكن هناك شك في عالمية البرنامج، فإن الجزء الأعظم من موارده سوف توجه صوب البلدان الأفقر من غيرها. أضف إلى ذلك أن الموضوع الرئيسي الذي سوف يعنى به البرنامج في المستقبل قد يتمحور حول مفهوم التنمية البشرية المستدامة. والمراد بذلك هو دعم السياسات التي تضع الناس في مكان القلب من التنمية. وقد لخص مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي هذا المفهوم في عبارة نابضة بالحياة حين دعا إلى نمط يمارس في التنمية "للفقراء، لفرص العمل، للمرأة، وللطبيعة".

٤٣ - ويتعلق الأمر هنا بمواضيع متعارضة تتجاوز الهياكل التقليدية والقطاعية التي كانت تشكل المبدأ في تنظيم التعاون التقني لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الماضي. وعلى البرنامج أن يسعى، في تلبيتها، إلى العثور على سبل جديدة للعمل مع البلدان الشركاء ومع منظومة الأمم المتحدة على حد سواء. وقد بدأ يظهر للعيان، بفضل أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، نموذج جديد للتعاون التقني في الأمم المتحدة:

(أ) فقد حدث تحول عن الأعداد الكبيرة للمشاريع الصغيرة إلى العدد الصغير من البرامج المركزة؛

(ب) وأعيد تصويب هدف المساعدة في الأمم المتحدة حتى تزيد عنايتها بنشاط السياسة العامة وتقل بتنفيذ المشاريع؛

(ج) ويضطلع الشركاء الوطنيون أنفسهم بقدر أوفر من تنفيذ المشاريع.

وقد انطوى قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ على ابتكار هام آخر هو إعداد مذكرات عن الاستراتيجيات القطرية للأمم المتحدة. وتقع على الحكومات مسؤولية وضع الأولويات الوطنية وضمان التنسيق مع شركائها في التنمية. على أن الجمعية العامة شجعت منظومة الأمم المتحدة على التماس قدر أوفر من التماسك والتنسيق في أنشطتها التنفيذية في سياق مذكرات الاستراتيجيات القطرية، إذا رغبت الحكومة المضيفة في ذلك. وهذا هو المجال الذي يستطيع بعد السياسة العامة في عمل الأونكتاد أن يجد له فيه دوراً على المستوى القطري. فسوف يعمد برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى تشجيع المنسقين المقيمين في البلدان التي تختار إعداد مذكرات استراتيجية قطرية إلى الإفادة من المعرفة الفنية والمهارات التحليلية التي تتوفر للأونكتاد في هذا السبيل.

٤٤ - واستنادا الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي فقد عمد البرنامج على المستوى العالمي، إلى تجديد الحوار مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة حول المواضيع التي ذكرها. وقد أنشئت لهذا الغرض أفرقة عاملة مشتركة مع مختلف وكالات الأمم المتحدة ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الانمائي يستكشف مع الأونكتاد إمكانية انشاء فريق مشترك بينهما. ويعلق المدير أهمية كبيرة على هذه المبادرات وسوف يطرح على المجلس التنفيذي، في شهر حزيران/يونيه، مجموعة جديدة من التدابير التي تستهدف دعم تسهيلات الدعم التقني وتوفير الدعم المالي لنوع من الشراكة الفنية بينه وبين الوكالات. وسوف يمتد مقترحه فيشمل انشاء مرفق جديد لدعم الوكالات الصغيرة تقنياً.

٤٥ - من رأيه أن باستطاعة الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في رأيه أن يتعاونا لإنجاح هذا النموذج الجديد للتعاون التقني. فالأونكتاد يملك المهارات التحليلية والقدرات اللازمة لرسم السياسات، وفي ذلك تكميل لخبرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ادارة العمليات والبرمجة القطرية. ويمكن الجمع بين هذه المزايا النسبية لدعم التنمية البشرية المستدامة. فالفقر والتجارة والبيئة والادارة الاقتصادية قضايا مترابطة ذات أهمية قصوى للبلدان الأعضاء في كل من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. والتنمية البشرية المستدامة ليست حكراً - كولاية - على برنامج الأمم المتحدة الانمائي. فهي مفهوم يستطيع أن يضفي نوعاً من التماسك والمعنى على مهمة الأمم المتحدة الشاملة في مجال التنمية. وهي بهذا الوصف أكبر من مجموع موارد البرنامج. ولذا فإن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتطلع لمواصلة حواره مع الأونكتاد حول الاتجاهات المقبلة للمشاريع المشتركة في مجال التعاون التقني. ويشكل تقرير الخبيرين الاستشاريين وهذا الاستعراض للسياسة العامة عنصراً هاماً في هذه العملية.

٤٦ - وأعرب الموظف المسؤول عن مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات عن تقديره للخبيرين الاستشاريين ازاء تقريرهما المثير والبناء الذي سوف ييسر المناقشة إلى حد كبير في وقت حاسم تنظر فيه أولويات التعاون التقني في قضايا السياسة التجارية من جانب الأونكتاد. وقد حظي مركز التجارة الدولية باجتماع موسع مع كل من السيدة مارغريت أنستي والسيد دي سيلفا وسرّه أن تكون آراؤه قد أخذت في الحسبان في تقريرهما.

٤٧ - لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تغيرات ذات بال في الاقتصاد العالمي بما انطوت عليه من زيادات كبيرة في التجارة السلعية والخدمات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر: وحين يضم كل هذا إلى برامج الاصلاح الاقتصادي في كثير من البلدان، ولا سيما البلدان المارة اقتصادها بمرحلة انتقالية، يتضح أن قطاع التجارة الخارجية قد أصبح محورياً في عملية التنمية في أي بلد. كذلك، أفضى إنجاز جولة أوروغواي بنجاح إلى خلق بيئة تجارية دولية توفر فرصاً كثيرة وتحديات أيضاً للبلدان النامية.

٤٨ - وتنصرف تعليقات مركز التجارة الدولية على التقرير إلى الاستنتاجات التي خلص إليها الخبيران الاستشاريان، وبصورة عامة، إلى توصياتهما. وتشير الفقرة ١٢٣ إلى التعاون بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في برامج ومشاريع التعاون التقني. وأكد الموظف المسؤول، أنه إلى جانب الحوار المكثف والمتواصل يوميا بصفة غير رسمية بين موظفي المنظمتين، هناك عدد من مشاريع التعاون التقني تجري بالاشتراك بينهما على المستوى القطري والاقليمي في المواضع التي يتبين أن ولايتي المنظمتين تتكاملان فيها وكذا خبراتهما ومزاياهما النسبية. وقد أسهم مركز التجارة الدولية إسهاماً كبيراً أيضاً في أعمال الأفرقة العاملة المخصصة التابعة للأونكتاد وفي برامج محددة مثل الكفاءة في التجارة والتدريب على التجارة، والنظام الآلي للبيانات الجمركية. وسوف يسر المركز أن يزيد عدد مشاريع التنمية والتنفيذ المشتركة هذه. على أنه مع انتقال مشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى التنفيذ الوطني وازاء النهج البرنامجي الذي يتوخاه هذا البرنامج، فلا بد أن تبث الحكومات فيمن تدعوه من الوكالات إلى تنفيذ البرامج والمشاريع على الصعيد الإقليمي والقطري.

٤٩ - وأشار إلى المقترحات التي أبداها الخبيران الاستشاريان في الفقرة ٩٧، وقالا فيها إنه يتعين، بمجرد تعيين مدير تنفيذي جديد لمركز التجاره الدولية، إقامة آلية أفضل للحوار حول السياسات العامة، وأيضاً تقسيم أوضح للعمل بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية، وذكر الممثل المقيم أن المدير التنفيذي الذي عين حديثاً يود أن يبلغ المجلس أنه سوف يعطي أولوية عالية لاستعراض التوصيات التي قدمها الخبيران الاستشاريان، مع مراعاة الولاية المسندة لكل من مركز التجارة الدولية والأونكتاد. وفي هذا الصدد فإنه يذكر أنه حدث في الدورة الماضية للفريق الاستشاري المشترك أن قدم اقتراح لاجراء استعراض واسع لولاية مركز التجارة الدولية، وحالته المالية، وحالة موظفيه، وهيكله العام، وعلاقته بالهيئات القائمة عليه. وبعد مناقشة مستفيضة اتفق على أن يشرع مكتب الفريق الاستشاري المشترك في مشاورات غير رسمية في الوقت المناسب حول حدود اختصاصات هذا الاستعراض ووقته. وسوف تجري هذه المشاورات فور تولي المدير التنفيذي الجديد لمهام منصبه في منتصف شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤. وسوف يوفر الاستعراض في حد ذاته فرصة طيبة لمناقشة بعض التوصيات التي تقدم بها الخبيران الاستشاريان في تقريرهما، بما في ذلك تقسيم العمل المناسب بين مركز التجارة الدولية والمنظمات القائمة عليه.

٢ - الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٠ - اعتمد المجلس في جلسته العامة ٨٤٣ (الختامية) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، دون تعديل، مشروع الاستنتاجات والمقررات بشأن استعراض منتصف المدة الذي عمم في الوثيقة TD/B/40(2)/L.9. (للاطلاع على النص النهائي انظر الجزء الثاني، الفرع الثاني - ألف من هذا التقرير).

٥١ - وطبقا للفقرتين ١٦ و٢٠ من الاستنتاجات والمقررات ٤١٥ (د - ٤٠) قرر المجلس إنهاء عمل الأفرقة العاملة المخصصة القائمة وإنشاء الأفرقة العاملة المخصصة الثلاثة التالي ذكرها:

(أ) الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية؛

(ب) الفريق العامل المخصص المعني بدور المؤسسات في التنمية؛

(ج) الفريق العامل المخصص المعني بالفرص التجارية في السياق الجديد للتجارة الدولية.

ويُورد مرفق الاستنتاجات والمقرات اختصاصات الأفرقة العاملة الآنفة الذكر.

رابعا - المسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

٥٢ - افتتح السيد الشريف فواز الشرف (الأردن)، رئيس المجلس في دورته الأربعين، الجزء الثاني المستأنف من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية. (للاطلاع على الملاحظات الافتتاحية التي أبداها الرئيس، انظر المقدمة).

باء - مكتب المجلس

٥٣ - لم يحدث تغيير في أعضاء المكتب المنتخبين في الدورة الأربعين، فكان مكتب المجلس في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين مكوناً كما يلي:

الرئيس:	السيد الشريف فواز الشرف	(الأردن)
نواب الرئيس:	السيد يوري آفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد ساتيش شاندرا	(الهند)
	السيد محمد الناصر	(تونس)
	السيد يوانيس كيناس	(اليونان)
	السيد سوهيه نيتو	(اليابان)
	السيد ريتشارد أ. بيرس	(جامايكا)
	السيد أ. بينوارغوته - سيفايوس	(إكوادور)
	السيد كلارك رودجرز الإبن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد علي أحمد سحلول	(السودان)
	السيد جدينيق فينيرا	(الجمهورية التشيكية)

المقرر: السيد مارسيل ك. ب. فان دير كولك (هولندا)

جيم - جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة[٤]

٥٤ - دعى الجزء الثاني المستأنف من الدورة الأربعين للمجلس إلى الانعقاد للنظر أساساً في البند ٧ من جدول أعمال جزئه الثاني ونصه كما يلي:

٧ - استعراض وتقييم برامج العمل (في منتصف المدة).

٥٥ - وفي جلسته العامة ٨٤٢ (الافتتاحية) المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤، أقر المجلس جدول اجتماعات دورته المستأنفة الذي عممته الأمانة. وعقد المجلس، وفقاً لذلك الجدول، جلستين عامتين - احداهما افتتاحية والأخرى ختامية - وعدداً من الجلسات غير الرسمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت لكل من الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين والدورة التنفيذية المقبلة للمجلس

٥٦ - في ضوء الاجراء الذي اتخذه المجلس في جلسته العامة ٨٤٣ (المغلقة) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ فيما يتصل باختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي مسألة التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح (الجزء الأول، الفرع الثاني - باء من هذا التقرير) قرر المجلس أن يضيف البند الجديد التالي إلى جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من دورته الحادية والأربعين الذي تمت الموافقة عليه في الجلسة العامة ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤:

"قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح".[*]

٥٧ - وفي الجلسة نفسها، وفي ضوء الاجراء الذي اتخذه المجلس، انظر الجزء الثاني الفرع الثاني - باء - ٣، أعلاه قرر المجلس أن يضيف إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية المقبلة البند التالي ذكره:

"مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات".

هاء - استعراض الجدول الزمني للإجتماعات

٥٨ - وفي جلسته العامة ٨٤٣ أيضا أعاد المجلس تأكيد موافقته على جدول أعمال الاجتماعات (TD/B/40(2)/INF.2) مع إضافة الاجتماعين الاثنين وهما الدورة الثالثة والعشرون للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (٢٠ - ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤) واللجنة التحضيرية لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة (٢٧ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ١٩٩٤) مع إمكانية عقد اجتماع إضافي للجنة التحضيرية في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إن اقتضى الأمر.

(*) للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت المنقح للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين، انظر المرفق الأول أدناه.

٥٩ - ولاحظ المجلس أيضا أن أمانة الأونكتاد تعتزم الدعوة إلى عقد اجتماع للفريق المعني بالجدول الزمني لتقديم اقتراحات إلى المشاورات المقبلة التي يجريها الأمين العام للأونكتاد من أجل تحديد ميقات للأفرقة العاملة الخاصة الجديدة الثلاثة التي أنشئت فعلا.

واو - اعتماد تقرير المجلس

٦٠ - اعتمد المجلس في جلسته العامة ٨٤٣ (الختامية) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ مشروع التقرير عن الجزء الثاني المستأنف لدورته الأربعين (TD/B/40(2)/L.8) وفوّض المقرر باستكمال التقرير على النحو الذي يراه مناسبا وبإدراج أي تعديلات تقدمها الوفود. وسوف يرفع التقرير النهائي الذي يعدّه المقرر في ظل إشراف الرئيس إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الحواشي

(١) انظر اجراءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقارير والمرفقات (TD/364/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.D.5)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٢) عمم أصلا في الوثيقة TD/B/40/2/L.9.

(٣) عمم أصلا في الوثيقة TD/B/40/2/L.5. وصدر بعد ذلك في شكله النهائي بوصفه الوثيقة TD/B/40 (2)/25 - TD/B/WG.2/13.

(٤) للاطـــلاع على جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس، أنظر الوثيقة TD/B/40 (2)/24 (Vol.1)، المرفق الأول.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين لمجلس التجارة والتنمية*

١ - المسائل الاجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عمل الدورة؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الحادية والأربعين للمجلس؛

(هـ) جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة (ربيع ١٩٩٥).

٢ - الآثار الدولية لسياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط: عناصر الاستراتيجيات الناجحة للنمو والتكيّف.

٣ - متابعة توصيات المؤتمر في دورته الثامنة

[يستكمل على ضوء التطورات]

٤ - التنمية المستدامة: التجارة والبيئة: أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للصادرات وعلى فرص وصولها إلى الأسواق.

---

* أقره أصلا المجلس في جلسته العامة ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وجرى تنقيح جدول الأعمال المؤقت هذا في ضوء نتائج استعراض منتصف المدة الذي شهدته دورة المجلس المستأنفة (٢٥ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ فأدرج فيه بند اضافي هو (البند ٨(ج)).

٥ - تحليل وتقييم نتيجة جولة أوروغواي: وبخاصة في المجالات التي تهم البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية المعنية، وأثرها على النظام التجاري الدولي ومشاكل التنفيذ.

٦ - الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد.

٧ - مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني.

٨ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

(ب) ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بكفاءة التجارة؛

(ج) قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح.

[يستكمل على ضوء التطورات]

٩ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ب) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(د) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس.

١٠ - مسائل أخرى.

١١ - اعتماد تقرير المجلس.

المرفق الثاني

العضوية والحضور*

١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي	الأردن
اثيوبيا	اسبانيا
الأرجنتين	استراليا

اسرائيل
اكوادور
ألمانيا
أندونيسيا
أوروغواي
أوكرانيا
ايران (جمهورية-الاسلامية)
ايرلندا
ايطاليا
باراغواي
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بولندا
بيرو

تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سلوفاكيا
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق

عمان	مصر
غانا	المغرب
فرنسا	المكسيك
فنزويلا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
فنلدا	النرويج
قطر	النمسا
الكاميرون	نيبال
كوبا	الهند
كوت ديفوار	هنغاريا
كولومبيا	هولندا
لكسمبرغ	الولايات المتحدة الأمريكية
ليبيريا	اليابان
مالطة	اليمن
ماليزيا	اليونان
مدغشقر	

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة TD/B/40(2)/INF.4.

٢ - ومثلت في الدورة بصفة مراقب الدول الأعضاء الأخرى في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس:

بروني دار السلام
جيبوتي

٣ - ومثل في الدورة مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات.

٤ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
صندوق النقد الدولي

وكان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلا هو الآخر.

٥ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الجماعة الأوروبية
جامعة الدول العربية

منظمة الوحدة الأفريقية

٦ - ومثلت في الدورة المنظمة غير الحكومية التالية:

الفئة العامة:

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة